دراسة حديثية لمسند
الإمام أحمد بن حنبل

إعداد
د/ عمر إيمان أبو بكر
الأستاذ المشارك في الحديث وعلومه
جامعة الإيمان - صنعاء - اليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ترجمة الإمام أحمد صاحب المسند في سطور

اسمه ونسبه ونسبته وكنيته

هو أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المروزي، ثم البغدادي إمام المسلمين، ومحدث الدنيا، وعلم السنة، وباذل النفس لله في المحنة.

مولده ومكان نشأته

خرجت به أمه من مرو، وهي به حامل، فولدته ببغداد في ربيع الأول سنة ١٦٤ من الهجرة، ومات أبوه، وهو صغير، وكان عمرُ والدِه يوم مات (٣٣) سنة[١] وكان أحمد رجلاً طوالاً أسمر شديد السمرة.

طلبه للعلم والبلدان التي دخلها

طلبَ العلم، وعمره ست عشرة سنة، فبدأ بشيوخ بغداد، ثم رحل إلىٰ الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، والشام، واليمن، والجزيرة. وشيوخه في العلم يزيد عددهم علىٰ أربعمائة شيخ[٢]. سمع من عبد الرحمن بن مهدي، ويحيىٰ بن سعيد القطان وابن عيينة والشافعي، ولزم هشيم بن بشير.

طلبَ العلم في قلة ذات اليد

تحمل في طلب العلم متاعب جمة حتىٰ بلغ به الأمر أن أكرىٰ نفسَه من بعض الحمالين حين انقطعت نفقته في رحلته إلىٰ صنعاء، وعرض عليه أصحابه المواساة، فلم يقبل منهم، فبقي علىٰ هذا الوضع إلىٰ أن وافىٰ صنعاء [٣].

ثناء أهل العلم عليه

له من الصفات الجميلة والأخلاق الفاضلة ما يتعسر استيعابها في مؤلَّف، ناهيك عن مثل هذا البحث، ويكفي في الدلالة علىٰ كثرتها قول ابن معين: « لو جلسنا بالثناء

---

(١) سيرة الإمام أحمد لصالح بن أحمد (ص ٣٠)

(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص)

(٣) حلية الأولياء (٩/ ١٧٤) ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (٣٠٩)

عليه ما ذكرنا فضائله بكمالها »[1].وإذا كان كذلك فإننا نقتصر علىٰ قول الشافعي في الثناء عليه :« خَرَجتُ مِنْ بَغْدَادَ،فَمَا خَلَّفتُ بِهَا رَجُلاً أَفْضَلَ،وَلاَ أَعْلَمَ،وَلاَ أَفْقَهَ،وَلاَ أَتْقَىٰ مِنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ »[2].

ثبتت إمامته في فنون كثيرة:

إن الإمام أحمد ثبتت إمامته في أكثر من فن، أبرزها فنُّ الحديث الذي أفنىٰ الإمام أحمد فيه عمره حتىٰ صار فيه أوحد زمانه عديم النظير، فالبخاري وابن معين، وعلي بن المديني، ومسلم، وابن أبي حاتم وأبوزرعة الرازيان والدارمي، وابن راهويه دونه في معرفة الحديث بدرجات، قال أبو زرعة الرازي لعبد الله بن أحمد: « أبوك يحفظ ألف ألف حديث[3]. (أي مليون حديث) فقيل له، وما يدريك؟ قال: ذاكرته عليه بالأبواب »[4].

قال الخلال: وسمعت عبد الله بن أحمد: يقول: قال لي أبي: « خذ أيَّ كتاب شئتَ من كتب وكيع من المصنف، فإن شئت أن تسألني عن الكلام حتىٰ أخبرك بالإسناد، وإن شئت بالإسناد حتىٰ أخبرك أنا بالكلام »[5].

وقال عبد الرزاق الصنعاني :« رحل إلينا من العراق أربعةٌ من رؤساء الحديث الشاذكوني، وكان أحفظهم للحديث، وابن المديني، وكان أعرفهم باختلافه، ويحيىٰ بن معين، وكان أعلمهم بالرجال، وأحمد بن حنبل، وكان أجمعهم لذلك كله »[6].

وأما الفقه فيكفي في الدلالة علىٰ تقدمه فيه أنه أحد الأئمة الأربعة المتبوعين في المذاهب الفقهية، قال النسائي: « جمع أحمد بن حنبل المعرفة بالحديث، والفقه،

---

(١) تهذيب الكمال (١/ ٤٥٣) و سير أعلام النبلاء (ج ١١ / ص ١٩٦) .

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٤٣٢).

(٣) قال الذهبي: هذا الحكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله، وكانوا يَعدُّون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوىٰ التابعي، وما فسر ،ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوي لا تبلغ عُشر معشار ذلك. السير (١١/ ١٨٧).

(٤) المناقب لابن الجوزي (٧٣). والسير (١١/ ١٨٧)

(٥) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٨٨).

(٦) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٩٧). وتهذيب الكمال (١/ ٨٨).

والورع، والزهد، والصبر »[1].

الإمام أحمد قدوة

قال الحسن بن إسماعيل: «كان يجتمع في مجلس أحمد زهاء خمسة آلاف أو يزيدون، أقل من خمس مئة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حسن الأدب، وحسن الصمت »[2].

وأما السُنَّة (العقيدة) فهو مَعْلَمٌ من معالمها امتُحن في مسألة خلق القرآن فثبت، وابتُلِىَ فيها فصبر. قال أبو حاتم الرازي: « إذا رأيت رجلاً يحب أحمد، فاعلم أنه صاحب سنة »[3].

مدة مكثه في السجن

قال صالح بن حنبل: « فمكث في السجن منذ أُخِذ، وضُرب، وحمل إلىٰ بغداد، إلىٰ أن خُلِّيَ عنه ثمانية وعشرين شهراً، ثم قال: قال أبي: فكنت أصلي بهم، وأنا مقيد »[4].

أحمد حجة الله بينه وبين خلقه

وقد نصر الله به الدين، وأظهر الحق علىٰ يديه، فصار للناس قدوة، قال إسحاق بن راهويه: « أحمد حجة بين الله وبين خلقه »[5]. فحفظ الله به الدين من البدع والمحدثات.

وقال ابن المديني: « أعزَّ اللهُ الدين بالصِّدِّيق يوم الردة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة »[6].

فالإمام أحمد اجتمع فيه من الصفات ما لم يجتمع لغيره من الأئمة في عصره فهو كما قال الذهبي: « إلىٰ الإمام أحمد المنتهىٰ في معرفة السنة علماً وعملاً، وفي معرفة

---

(١) مناقب الإمام أحمد ص ١٧٠)، والسير (١١/ ٩٩).
(٢) مناقب الإمام أحمد (ص ٢٨٨)، والسير (١١/ ٣١٦)
(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٣٠٨).
(٤) سيرة الإمام حنبل (ص ٥١)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٤٢٨).
(٥) السير (١١/ ١٩٦).
(٦) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ١٤٨)، والسير (١١/ ١٩٥).

الحديث، وفنونه، ومعرفة الفقه، وفروعه وكان رأسًا في الزهد والورع والعبادة والصدق »[1].

الثروة العلمية التي خلَّفها الإمام أحمد لمن بعده

قال أبو زرعة: « حزرتُ كتب أحمد يوم مات، فبلغت اثني عشر حِملا وعدلا »[2].

وأعظم تلك الثروة التي خلفها لنا علىٰ الإطلاق هو هذا المسند الذي نحن بصدد الحديث عنه، فهو مسند لا يوازيه أيُّ مسند في الدنيا في حجمه وجودة أحاديثه وشهرته، وقد جعله مؤلفه مرجعًا للمسلمين علىٰ أن له مؤلفات غيره تزيد علىٰ العشرة مما كتبه بيده، وهذا العدد قليل إذا قورن بسعة علمه والسببُ في ذلك ما قال ابن الجوزي: « كان الإمام أحمد لا يرىٰ وضع الكتاب، وينهىٰ أن يكتب عنه كلامه ومسائله، ولو رأىٰ ذلك لكانت له تصانيف كثيرة، ولنقلت عنه كتب »[3].

لكن لما علم الله من حسن نيته في العلم قيَّض له رجالاً من أهل العلم قصدوا إليه من الأقطار لطرح الأسئلة عليه في شتىٰ العلوم، ثم عُنوا بتسجيلها وروايتها للأجيال بعده، فلم ينقل عن أحد في هذا الباب مثل ما نقل عن الإمام أحمد.

وقد عدَّ الذهبي: « من له أسئلة عن الإمام أحمد، فذكر منهم (٤٩) نفسًا، ثم قال: وخلق سوىٰ هؤلاء نقلوا المسائل الكثيرة والقليلة. ثم قال الذهبي: فجمع أبو بكر الخلال[4] سائر ما عند هؤلاء من أقوال أحمد وفتاويه وكلامه في العلل والرجال، والسنة، والفروع حتىٰ حصل عنده من ذلك ما لا يوصف كثرة، ولهذا قال الخلال: « لم يكن أحد علمته عُنىٰ بمسائل أبي عبد الله ما عُنيت بها »[5].

وفاته:

قال صالح بن الإمام أحمد: « توفي أبي أحمد بن حنبل يوم الجمعة لاثنتي عشرة خلت من ربيع الأول لساعتين من النهار سنة (٢٤١)، وله من العمر سبع وسبعون

---

(١) السير (١١/ ٢٩٢).

(٢) مناقب الإمام أحمد (٧٥)، والسير (١١/ ١٨٨).

(٣) مناقب ابن الجوزي (٢٦١).

(٤) واسمه أحمد بن محمد أبوبكر الخلال، قال الذهبي: كان مولده في حياة الإمام أحمد يمكن أن يكون رآه، وهو صبي ». السير (١١/ ٣٣١).

(٥) السير (١١/ ٣٣١).

سنة [1].

جنازته كانت مهيبة

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبازرعة يقول: بلغني أن المتوكل أمر أن يمسح الموضع الذي وقف الناس عليه حيث صُلِّيَ علىٰ أحمد بن حنبل، فبلغ مقام ألفي ألف وخمسمائة ألف [2]»[3]. رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته.

(١) سيرة الإمام حنبل (ص ٣٠) والجرح والتعديل (١/ ٣١٢).
(٢) يعني مليونين ونصف مليون.
(٣) الجرح والتعديل (١/ ٣١٢).

الحديث عن مسند الإمام أحمد

وقبل الشروع في صلب الموضوع أحب أن أنبه علىٰ أمور مهمة تعطي القارئ تصوراً عامـًا لموضوع البحث

الأمر الأول: التعريف بالمسند

المسند بفتح النون اسم مفعول من أسند الحديثَ إليه أي عزاه، ونسبه له.

وأما اصطلاحا فيطلق، ويراد به أحد معنيين:

١: **كل كتاب جُمعت أحاديثه،** ورُتِّبتْ علىٰ أسماء الصحابة. قال السيوطي: « التصنيف علىٰ المسانيد أن يجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه صحيحه وضعيفه، وله أن يرتبه علىٰ الحروف، أو علىٰ القبائل، أو علىٰ السوابق »[١].

قلت: وإنما سُمي هذا النوع من المؤلَّفات باسم المسند، لأن الأحاديث التي فيها مسندةٌ ومرفوعةٌ إلىٰ رسول اللهﷺ بصرف النظر عن كونها صحيحة أو ضعيفة.

وهذا النوع من المؤلفات ظهر إلىٰ الوجود في منتصف القرن الثاني من الهجرة، وكان الهدف منه تجريد حديث رسول الله ﷺ من كلام غيره من الصحابة والتابعين، والقصد منه جمع أحاديث كل صحابي في مكان واحد علىٰ حدة ليسهل معرفتها وحفظها.

٢: **الحديث المرفوع المتصل سنداً**

فالمسند يطلق، ويراد به أيضـًا الحديث المرفوع المتصل سنداً، فإذا قيل هذا حديث مسند يريدون به الحديث الذي اتصل سنده من أوله إلىٰ آخره مرفوعـًا إلىٰ النبي ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً. ولهذا سَمَّىٰ كلٌّ من البخاري ومسلم كتابيهما (الصحيح المسند ...) باعتبار أن الأحاديث الواردة فيهما متصلة السند مرفوعة إلىٰ رسول الله.

قال الحاكم: " المسند من الحديث أن يرويه المُحدِّث عن شيخ يَظهَر سماعه منه لِسِنٍّ يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلىٰ أن يصل الإسناد إلىٰ صحابي مشهور إلىٰ رسول الله ﷺ »[٢].

---

(١)تدريب الراوي (٢/ ١٥٤) باختصار.

(٢) معرفة علوم الحديث" ص"١٧).

وعبارة الحاكم في تعريف المسند أدق من عبارة الخطيب البغدادي حيث عرَّفه بأنه « ما اتصل سنده بين راويه وبين مَن أسند عنه إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة»[1].

فتعريف الخطيب للمسند يدخل فيه المرفوع والموقوف، بل والمقطوع إذا اتصل الإسناد إلىٰ قائله، وغاية ما في الأمر أن استعمال المسند في المرفوع أكثر منه في الموقوف والمقطوع عنده.

ولخص كلام أهل العلم فيه ابن حجر بقوله:« والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام الأئمة وتصرفهم أن المسند عندهم ما أضافه مَن سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال»[2].

الأمر الثاني: الفرق بين المتصل والمسند والمرفوع

وهذه المصطلحات الثلاثة متقاربة، فمن أجل ذلك خلط بينها بعض أهل العلم، فيحصل التفريق بينها بما حرره ابن حجر بقوله: « فرقوا بين المسند والمتصل والمرفوع بأن المرفوع ينظر إلىٰ حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد، فحيث صح إضافته إلىٰ النبي ﷺ كان مرفوعاً سواء اتصل سنده أم لا، ومقابله المتصل، فإنه ينظر إلىٰ حال السند مع قطع النظر عن المتن سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً، وأما المسنَد فإنه ينظر فيه إلىٰ الحالين، فيجتمع شرطا الاتصالِ والرفعِ، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، فكلُّ مسنَدٍ مرفوعٌ، وكلُّ مسندٍ متصلٌ، ولا عكس فيهما »[3].

الأمر الثالث: أن المسانيد لم تُخدم كما خُدمت كتبُ الصحاح والسنن من التحقيقات والشروح، والأطراف، والسببُ في هذا أن ترتيب الأحاديث علىٰ أسماء الصحابة كان القصد منه عند السلفِ التسهيلَ علىٰ المحدِّث، ليحفظ أحاديث كلِّ صحابي علىٰ حدة كما تُحفظ السورة من القرآن، ولما قلَّ حفظ الناس للأحاديث أعرض الناس عن هذا النوع من التصنيف لصعوبة وصول الأحاديث فيها، لهذا فإن

(١) الكفاية في علم الرواية، باب معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات (ص ٢١).
(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح ابن حجر (١/ ٥٠٦/ ٥٠٧).
(٣) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح- لابن حجر (١/ ٥٠٦ / ٥٠٧).

كثيراً من المسانيد لا يزال مخطوطـًا إلىٰ يومنا هذا مع قوة الحركة العلمية في الآونة الأخيرة، وما كان مطبوعـًا منها يكثر فيه السقط والتصحيف إلا القليل منها الذي حُقق تحقيقـًا علميـًا.

وعليه فإن علىٰ الباحث الذي ينظر في هذه المسانيد أن يقارنها بما في المصادر الأخرىٰ من كتب الحديث للتأكُّد من سلامتها من السقط والتصحيف، إلا أن مسند الإمام أحمد من بين المسانيد قد حظي في الآونة الأخيرة بتحقيق علمي دقيق علىٰ يد مجموعة من المحققين بمقابلة أكثر من ثلاثين نسخة من المسند جُمعت من شتىٰ البقاع، وتم ذلك بإشراف الأستاذين الفاضلين شيخنا الدكتور أحمد معبد عبد الكريم وشيخنا الدكتور/ محمود ميرة[1]، وقد سبقتها طبعة مؤسسة الرسالة بإشراف الأستاذ شعيب الأرناؤوط. وهي طبعة جيدة لا تقل عن الأولىٰ أهمية إلا أنها كبيرة الحجم بلغ عدد مجلداتها إلىٰ (٥٠) مُجلَّداً من الورق الكبير، فقلَّ بسبب ذلك تداوله.

الأمر الرابع: الأحاديث الواردة في المسانيد أضعف من الأحاديث الواردة في الكتب المرتبة علىٰ الأبواب من حيث الجملة لاختلاف مقصد مؤلِّفيها. قال الحاكم: « والفرق بين الأبواب والتراجم أن التراجم، شرطُها أن يقول المصنف: ذكر ما ورد عن أبي بكر الصديق صحيحـًا، أو سقيمـًا، فأما من صنَّف علىٰ الأبواب فإنه يقول: ذكر ما صح وثبت عن رسول الله ﷺ في أبواب الطهارة، أو الصلاة، أو غير ذلك من العبادات»[2].

قلت: إن كلام الحاكم يوهم أن كلَّ الأحاديث التي في الكتب التي صُنفت علىٰ الأبواب صحيحة وثابتة، وهو أمر غير صحيح مخالف لما هو واقع، ولا يوجد للحاكم في هذا سلف.

والحاكم تابعه علىٰ هذا ابن الصلاح فقال: «كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة، وما جرىٰ مجراها في الاحتجاج بها، والركون إلىٰ ما يُورَد فيها، لأن عادة أصحاب المسانيد أن يُخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثـًا محتجـًا به، فلذلك تأخرت مرتبتها، وإن جلت لجلالة مؤلفيها عن

(١) وقد طبعتها دار مكنز الجزيرة للنشر والتوزيع باثني عشر مجلدا.
(٢) المدخل في أصول الحديث للحاكم (ص ١٥).

مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق بها من الكتب المصنفة علىٰ الأبواب »[1].

وقد يظهر للقارئ أن ابن الصلاح قيَّد تفضيل الكتب المصنفة علىٰ الأبواب علىٰ المسانيد بالكتب الخمسة فقط، وليس كذلك بل أدخل غيرها معها في قوله (وما جرىٰ مجراها) أي جميع الكتب المؤلفة علىٰ الأبواب).

وحتىٰ لو سلمنا أنه أراد بكلامه الكتب الخمسة فلا يسلم من الاعتراض إذ ليست جميع أحاديث الكتب الخمسة صالحة للاحتجاج لهذا قال ابن حجر: « فظاهر كلام المصنف (ابن الصلاح) أن الأحاديث التي في الكتب الخمسة يحتج بها جميعاً، وليس كذلك فإن فيها شيئاً كثيراً لا يصلح للاحتجاج به، بل وفيها ما لا يصلح للاستشهاد به من حديث المتروكين »[2].

وقد يصح تفضيل الكتب الخمسة من حيث الجملة علىٰ المسانيد، ولا يصح تفضيلها مطلقاً، ولهذا فقد يُوجد في المسانيد ما هو أقوىٰ من بعض الكتب الخمسة كمسند الإمام أحمد، فإنه أقوىٰ بلاشك من سنن ابن ماجه، وهي من الكتب الخمسة، بل هو (أي المسند) في مصاف سنن أبي داود والنسائي كما سيتبين ذلك عند الحديث عن درجة أحاديثه.

سعة حجم المسند

يُعَدُّ مسند الإمام أحمد موسوعة حديثية، وهو أكبر مسند موجود علىٰ وجه الأرض اليوم، قال ابن الجزري: « وهو كتاب لم يرو علىٰ وجه الأرض كتاب في الحديث أعلىٰ منه »[3]. وقال ابن عساكر: « إن أكبر الكتب التي جُمعت في الحديث مما وقع إليهم، وأعلاها سنداً إلىٰ مصنفه مما حصل لديهم مسند الإمام أحمد بن حنبل »[4]. وقال ابن كثير: «لا يوازيه كتاب مسند في كثرته، وحسن سياقته »[5].

والقول بإنه أكبر مسند موجود علىٰ وجه الأرض لا يَتعارض مع ما قيل بأن مسند

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح المطبوع مع التقييد والإيضاح (ص ٣٧ـ٣٨).
(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح- ابن حجر (١/ ٧٣)
(٣) المصعد الأحمد (ص ١٨).
(٤) ترتيب أسماء الصحابة (ص ٩).
(٥) اختصار علوم الحديث المطبوع مع الباعث (١/ ٤٣).

بقي بن مخلد أكبر من مسند الإمام أحمد، لأننا قيدنا ذلك بالموجود، ومعلوم أن مسند بقي بن مخلد لا وجود له ليس الآن فحسب، بل هو مفقود من قديم الزمان ولعله فُقِد بعد موت مؤلفه، وبقي بن مخلد هو ممن أخذ عن الإمام أحمد أيام المحنة، ولعله جعل مسند الإمام أحمد أساساً لمسنده، ثم أضاف إليه ما وقع له من الروايات الأخرىٰ عن غير الإمام أحمد، فصار مسنده بذلك أكبر من مسند الإمام أحمد.

المسند منتخب من أحاديث كثيرة

كان قصد الإمام أحمد من تأليفه لهذا المسند أن يجمع فيه جميع الأحاديث الثابتة، والصالحة للاعتبار كما أشرنا إليه قريباً، ولتحقيق تلك الغاية احتاط لمسنده سنداً ومتناً، فما وضعه في المسند أقوىٰ من الكثير الذي تركه.

قال حنبل بن إسحاق: جمعنا أحمد بن حنبل، أنا، وصالح، وعبد الله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه تماماً غيرُنا، وقال لنا: « هذا كتاب، جمعتُه، وأتقنته من أكثر من سبعمائة ألف، وخمسين ألف حديث، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه، وإلا فليس بحجة "[1].

وهذا النص من الإمام أحمد يُفهم منه أنه قصد أن يستوعب فيه جميع الأحاديث الثابتة، والصالحة للاعتبار، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله في النقطة القادمة.

القصد من تأليفه أن يكون مرجعاً للمسلمين عند الاختلاف

كان الإمام أحمد يكره وضع الكتب في بداية أمره إلا أنه عدل عن ذلك في آخر عمره، فوضع هذا المسند العظيم ليكون مرجعاً للمسلمين عند الاختلاف.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: لم كرهتَ وضعَ الكتب، وقد عملتَ المسند؟ فقال: « عملت هذا الكتاب إماماً إذا اختلف الناس في سنة رسول الله رُجع إليه »[2].وكان يؤكد علىٰ ابنه في حفظ المسند، فيقول له: « احتفظ بهذا المسند، فإنه

(١) المصعد الأحمد (ص ٢٢) والخصائص للمديني (١٠). والمناقب لابن الجوزي (ص ٢٦٢). وترتيب أسماء الصحابة (ص ٣٠).

(٢) خصائص مسند أحمد للمديني (١/ ١٤)، و ترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر (٣١ـ ٣٢).

سيكون للناس إماماً »[1].

وقد أثنىٰ العلماء علىٰ مسند الإمام أحمد قديماً وحديثاً:

قال أبو موسىٰ: « وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقىٰ من حديث كثير، ومسموعات وافرةٍ، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً »[2].

وقال ابن عساكر: « وهو كتاب نفيس يرغب في سماعه وتحصيله، ويُرحل إليه إذ كان مصنِّفُه الإمامَ المقدَّم في معرفة هذا الشأن والمُعترَف بفضله عند الفرق في سائر الأزمان، والكتابُ كبيرُ القدرِ، والحجمِ، مشهورٌ عند أرباب العلمِ »[3].

وقال ابن حجر: « تلقته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله إمامهم حجة يُرجع إليه، ويُعوَّل عند الاختلاف عليه »[4].

هل فات الإمامَ أحمد في مسنده شيءٌ من الأحاديث الثابتة ؟

قال بعضهم: لا يوجد حديث ثابت إلا وهو في المسند بلفظه أو معناه، وإن لم يكن فيه، ففيه نظائره، فهذه الدعوىٰ، وإن لم تُسلَّم لصاحبها إلا أنها تدل علىٰ مدىٰ استيعاب المسند لكثير من الأحاديث.

وخير دليل علىٰ عدم استيعاب المسند لجميع السنن أن الإمام أحمد انتخبه من بين سبعمائة ألف وخمسين ألفاً، والموجود منها في المسند مع المكرر ستمائة وسبع وعشرون ألفاً، ومعنىٰ ذلك أن هناك أحاديث كثيرة تركها أحمد، ولم يدخلها في المسند، ولا يعقل أن لا يكون في كل تلك الأحاديث التي تركها أحمد حديث واحد ثابت.

ومهما يكن من أمر، فالمسند وإن لم يكن مرجعاً لجميع الأحاديث النبوية لكنه مرجع لأكثرها مما هو ثابت، أو صالح للاعتبار، وعلىٰ هذا ينبغي أن ينزل عليه قول الإمام أحمد السابق، لأنه لا يمكن لأحد أن يدعي لنفسه أنه قد أحاط بجميع سنة

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (٢٦١).

(٢)خصائص مسند أحمد (ص: ٢٧).

(٣) ترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر (ص ٩).

(٤) القول المسدد (ص ٣).

النبي ﷺ.

هل يشتمل المسند علىٰ جميع الأحاديث المحتجة بها أو الصالحة للاعتبار؟.

قوله: " فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة "

ظاهره أن ما ليس في المسند من الحديث أنه ليس بحجة، وفيه إشكال، ووجهه أن هناك أحاديث كثيرة في السنن، والمسانيد الأخرىٰ، والمصنفات، وهي صالحة للاحتجاج، وليست في مسند الإمام أحمد بل قيل في الصحيحين من الحديث ما ليس في مسنده.

الإجابة عن الإشكال

تباينت أجوبة أهل العلم عن هذا الإشكال علىٰ النحو التالي:

الجواب الأول: أن تلك الأحاديث التي في الصحيحين وغيرهما مما ليست في المسند هي كانت موجودة في المسند لكنها ضاعت علىٰ من قام بجمع المسند بعد وفاة مؤلفه.

وإلىٰ هذا ذهب ابن الجزري: فقال: « وأجيب عن ذلك بأن الإمام أحمد شرع في جمع هذا المسند، فكتبه في أوراق مفردة، في أجزاء منفردة علىٰ نحو ما تكون المسودة، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي علىٰ حاله، ثم إن ابنه عبد الله ألحق به ما يشاكله، وضم إليه من مسموعاته ما يُشابهه ويُماثله، فسمع القطيعي من كتبه من تلك النسخة علىٰ ما يظفر به منها، فوقع الاختلاط من المسانيد والتكرار من هذا الوجه قديمًا، فبقي كثير من الأحاديث في الأوراق والأجزاء لم يظفر بها، فما لم يوجد فيه من الأحاديث الصحاح من هذا القبيل »[1].

قلت: وفي هذا الجواب نظر لأمور منها:

١ـ إن صاحب هذا الجواب فرَّ من شيء، فوقع في أشر منه، لأنه فرَّ من أن يقال: يوجد أحاديث صحيحة ليست في المسند إلىٰ ما هو أشر منه، وهو التشكيك في كمال المسند وسلامته من السقط، وهذا أخطر من الأول لكونه يفضي إلىٰ زعزعة الثقة

(١) المصعد الأحمد لابن الجزري الذي في مقدمة تحقيق أحمد شاكر للمسند (١/ ٣٥).

بالمسند إذا جوَّزنا احتمال فقدان شيءٍ من الأجزاء والأوراق من أصل المسند.

والذي يُهوِّن علينا من تبعات هذا الجواب أن صاحبه، وهو ابن الجزري فهو وإن كان إماماً في القراءات لكن ليس له كبير شأن في الحديث، والرجل إن تكلم في غير فنه زلَّ، ولهذا خالفه أئمة هذا الشأن في هذا الجواب كما سيتبين من كلامهم.

٢ـ قد سبق قول حنبل بن إسحاق: « جمعنا أحمد بن حنبل، أنا، وصالح، وعبد الله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه (يعنىٰ تماماً) غيرُنا ».فإن تصريح حنبل بن إسحاق بسماع المسند كاملاً مع اثنين من أبناء الإمام أحمد ينفي قطعاً ضياع شيء من المسند المسموع من الإمام أحمد. قال الذهبي ـ وهو من أهل هذا الشأن ـ : روىٰ عن أبيه شيئاً كثيراً، من جملته " المسند " كله، و " الزهد "وقال أيضاً « سماع عبد الله بن أحمد لسائر المسند من أبيه كان بعد المحنة لسنوات في حدود سنة ثمان وعشرين ومائتين »[1].

والشاهد من كلام الذهبي أن عبد الله بن أحمد سمع من أبيه المسند كله، وهو مجموع عند الإمام أحمد، ولم يكن مُفرَّقاً في أوراق، ولا في أجزاء، بل قال عبد الله بن أحمد: «كل شيء أقول: قال أبي، فقد سمعته مرتين، وثلاثة، وأقله مرة »[2].

قال ابن عدي: « نُبل بأبيه، وله في نفسه محل في العلم، وأحيىٰ علمَ أبيه من مسنده الذي قرأه عليه خصوصاً، ولم يقرأه علىٰ غيره »[3] أي كاملا.

٣ـ إن إضافة عبد الله ابن الإمام ما وجده من الحديث بخط أبيه مما لم يسمعه منه إلىٰ المسند دليل علىٰ أنه لم يَفُتْه شيءٌ مما سمعه من أبيه من أصل المسند، وهذا واضحٌ إن شاء الله.

الجواب الثاني: إن الإمام أحمد وإن فاته في مسنده أحاديث كثيرة لكنه لم يفت عليه في مسنده من أحاديث الصحيحين إلا القليل، وإلىٰ هذا ذهب جمعٌ من أهل العلم. قال ابن القيم: وقد استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد، وقال (أي بعض

---

(١) السير (١١/ ١٨١).

(٢) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص ٣١١).

(٣) الكامل لابن عدي (١/ ١٣٦)

الحفاظ): « في الصحيحين أحاديث ليست في المسند، ثم قال: (أي ابن القيم) وأجيب عن هذا بأن تلك الألفاظ بعينها – وإن خلا المسند عنها – فلها فيه أصول، ونظائر، وشواهد، وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل، ولا نظير، فلا يكاد يوجد ألبتة انتهىٰ »[1].

وقريب منه قول الذهبي غير أنه وجَّه كلام الإمام أحمد بغير توجيه ابن القيم فقال معلقاً علىٰ قول الإمام أحمد: " فإن وجدتموه، وإلا فليس بحجة: « في الصحيحين أحاديث قليلة ليست في المسند لكن قد يقال: لا ترد علىٰ قوله، فإن المسلمين ما اختلفوا فيها »[2].

أي إن الأحاديث التي في الصحيحين مما ليس في المسند لم يقع الاختلاف عليها بين المسلمين، فلا تَرِدُ علىٰ قول الإمام: (إذا اختلف المسلمون...).

قلت: وهذا القليل الذي ذكره كلٌّ من الذهبي وابن القيم مما ليس في المسند هو بالنسبة للصحيحين كما تقدم، أما في غيرهما ففيها أحاديث كثيرة ليست في مسند الإمام أحمد كما سنعرف ذلك في الجواب الثالث إن شاء الله.

الجواب الثالث: أن الإمام أحمد فاته في مسنده كثير من الأحاديث في الصحيحين وفي غيرهما، وإلىٰ هذا ذهب ابن كثير، وهو أخبر بالمسند من غيره، لأنه جمع المسند ومسانيد أخرىٰ مع الكتب الستة في كتابه سماه جامع المسانيد قال:« إن الإمام أحمد قد فاته في كتابه هذا ... أحاديث كثيرة جداً، بل قد قيل: إنه لم يقع له جماعةٌ من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين »[3].

إذا حملت الكثرة التي في كلام ابن كثير علىٰ ما في غير الصحيحين يكون كلامه متفقاً مع الذهبي وابن القيم، وهو الأقرب إلىٰ الصواب، والله أعلم.

في المسند من الحديث ما ليس في الكتب الستة

وفي المقابل يوجد في مسند الإمام أحمد من الحديث ما ليس في الصحيحين، ولا

(١) الفروسية لابن القيم (ص ٢٧١)
(٢) السير (١١/ ٣٢٩).
(٣) المصدر السابق (١ / ٤٣).

في السنن الأربعة، فإذا كان من الطبيعي أن ينفرد كلُّ مؤلَّفٍ عن غيره من المؤلفات ببعض الأحاديث، فما ظنك بمسند كمسند الإمام أحمد في سعته وكبر حجمه، فإنه بلا شك ينفرد عنها بأحاديث كثيرة لا توجد في كثير من أمهات السنن، قال ابن كثير: « يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم بل والبخاري أيضاً، (أي في الصحة) وليست عندهما، ولا عند أحدهما، بل لم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة »[1].

عدد الصحابة الذين أخرج لهم الإمام أحمد في مسنده:

وإنما تعرَّض مَن تعرَّض لذكر الصحابة الذين أخرج لهم الإمام أحمد للدلالة علىٰ حجم المسند وسعته، فلكثرة الصحابة الذين أخرج لهم الإمام أحمد صار مسنده أكبر المسانيد الموجودة اليوم، قال أبو موسىٰ المديني: « فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل، ومن النساء مائة ونيف ».

وهذا من أبي موسىٰ قاله فيما نظن علىٰ سبيل التخمين والظنِّ لدليل قوله " نحو سبعمائة رجل " وعليه فالاعتماد في معرفة الصحابة الذين أخرج لهم الإمام أحمد في مسنده علىٰ ما ذكره ابن الجزري، لأنه صرَّح بأنه عدَّها، ومما قال في هذا الصدد: « قد عددتُهم في كتابي " المسند " فبلغوا ستمائة ونيفاً وتسعين سوىٰ النساء الصحابيات، وعددتُ النساء الصحابيات، فبلغن ستاً وتسعين، فاشتمل المسند علىٰ نحو ثمانمائة من الصحابة سوىٰ ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم »[2].

ولابن عساكر كتاب في ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم الإمام أحمد في مسنده، وهذه إحصائية لعدد مسانيد الصحابة عنده في كتابه السابق.

بلغ عدد الرجال في المسند جميعها (٦٤٨) وبلغ عدد من نُسب إلي أبيه (٦) وبلغ عدد النساء فيه (٩٣) وبلغ عدد المبهمين من الرجال فيه (٢٧٥) وبلغ عدد المبهمات من النساء (٣٤) والمجموع عنده (١٠٥٦).

تنبيه: ينبغي العلم بالفارق الكبير بين مسند وآخر من حيث الأحاديث، فبعض

(١) اختصار علوم الحديث مع شرحه (ص ٣٧).

(٢) المصعد الأحمد (ص ٢٦) المطبوع مع الخصائص .

الصحابة ليس لهم في المسند من الحديث إلا حديث أو حديثان، وغالبيتهم لهم من الحديث دون الثلاثين إلا قلة منهم يُعرَفون بالمكثرين، وهم دون العشرين لهم مئات من الحديث بل آلاف كأبي هريرة، وابن عمر، وعائشة، وجابر بن عبد الله، وابن عباس وأنس وأبي سعيد رضي الله عنهم.

معرفة ما لكل صحابي من الحديث في المسند

ومن السهل جداً معرفة ما لكل صحابي من الحديث في المسند، لأن أحاديث كل صحابي مجموعة في مكان واحد من المسند، فما علىٰ الباحث إلا أن يقف علىٰ مكان الصحابي من المسند، ثم يَعدُّها واحداً تلو الآخر حتىٰ يأتي علىٰ آخرها، وهذا أحدُ الأهداف في ترتيب الأحاديث علىٰ أسماء الصحابة.

طريقة ترتيب الصحابة داخل المسند:

قد علمنا أن أحاديث مسند الإمام أحمد كغيره من المسانيد رُتبت أحاديثه علىٰ أسماء الصحابة بجعل أحاديث كل صحابي علىٰ حدة، هذا بالنسبة للأحاديث.أما بالنسبة لأسماء الصحابة أنفسهم داخل المسانيد، فليس هناك طريقة معينة متبعة عند أصحاب المسانيد، فمعظمهم يوردونها كيفما اتفقت دون اعتبار لأمر آخر إلا أن معظمهم يُقدِّمون العشرة المبشرين بالجنة علىٰ غيرهم.

لكن الإمام أحمد وحده فيما أعلم راعىٰ في إيراد الصحابة داخل المسند جوانب متعددة، فتارة نظر إلىٰ الأفضلية فقدَّم العشرة، وتارة نظر إلىٰ الأنساب، فجعل للأنصار مسنداً، ولأهل البيت مسنداً، وللقبائل مسنداً، وتارة أخرىٰ نظر إلىٰ الأماكن، فجعل للمكيين مسنداً، وللمدنيين مسنداً، وللبصريين مسنداً، وللكوفيين مسنداً، وللشاميين مسنداً، وتارة إلىٰ الجنس، فجعل للنساء مسنداً، وتارة نظر إلىٰ الصحابي بعينه إن كان مكثراً، ولم يجعله ضمن أي قائمة أخرىٰ، بل سمىٰ مسنده باسمه، ولهذا جعل لأبي هريرة مسنداً، ولابن مسعود مسنداً، ولعبد الله بن عمر مسنداً، ولعائشة مسنداً، ولجابر بن عبد الله مسنداً إلىٰ آخر المكثرين من الرواية رضي الله عنهم أجمعين.

عدد المسانيد في المسند وأسماؤها

وهذه عدد المسانيد الواردة في المسند كما عَدَّها الحافظ ابن حجر في مقدمة أطراف المسند، قال: « هذه أسماء المسانيد التي اشتمل عليها أصل المسند: مسند العشرة، وما معه، ومسند أهل البيت، وفيه العباس وبنوه، ومسند عبد الله بن عباس، ومسند ابن مسعود، ومسند أبي هريرة، ومسند عبد الله بن عمر، ومسند جابر، ومسند الأنصار، ومسند المكيين، والمدنيين، ومسند الكوفيين، ومسند:البصريين، ومسند الشاميين، ومسند عائشة، ومسند النساء »[1].

فالمسانيد التي ذكرها ابن حجر هنا هي (١٦) مسنداً، وجعلها بعضهم (١٧) مسنداً بإضافة مسند القبائل، وبعضهم جعلها (١٨) مسنداً، والعدد متقارب.

ونلاحظ أن البلدان المذكورة في مسانيد الصحابة هي البلدان التي دخلها الإمام أحمد في رحلاته، ولهذا لم يذكر للمصريين مسنداً وكذا غيرها من البلدان الأخرىٰ التي لم يدخلها كخراسان مثلا [2].

لكن قد يقال: لما ذا لم يجعل لليمنيين مسندا مع أن الإمام أحمد دخلها، والجواب في نظري أن الإمام أحمد إنما سافر من أجل عبد الرزاق الصنعاني، وروايات عبد الرزاق معظمُها من معمر بن راشد، ومعمر بن راشد تعود رواياته إلىٰ البصريين.

التفاوت بين النسخ في عدد المسانيد:

سبب الاختلاف بينها أن الإمام أحمد مات قبل تهذيبه وترتيبه، لأنه قرأ المسند علىٰ أبنائه وابن أخيه، وقد أخبر كل من اشتغل بالمسند أنه حصل في المسند إدراج بعض المسانيد في بعض، والخلط بين مسانيد الشاميين والمدنيين وبين روايات الكوفيين والبصريين كما حصل تداخل بعض أحاديث الرجال بأحاديث النساء بل وتكرار الحديث الواحد في أكثر من موضع، وهذا ما كان يحصل لو أن الإمام أحمد مُدَّ في عمره، ثم تفرغ لترتيبه.

(١) مقدمة ابن حجر لإطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي لابن حجر (١/ ١٧٣).
(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٢٦).

لهذا قال ابن عساكر: «ولست أظن ذلك إن شاء الله وقع من جهة أبي عبد الله، فإن محله في هذا العلم أوفى، ومثل هذا علىٰ مثله لا يخفىٰ، وقد نراه تُوفي قبل تهذيبه، ونزل به أجلُه قبل تلفيقه وترتيبه، وإنما قرأه لأهل بيته قبل بذل مجهوده فيه خوفًا من حلول عائق بموته دون بلوغ مقصوده فيما يرتضيه "[1].

وقال ابن حجر في المعجم المفهرس: « وكان أحمد لم يُرتِّب مسانيد المقلين فرتبها ولده عبدُ الله، فوقع منه إغفال كبير من جعل المدني في الشامي ونحو ذلك »[2].

تنبيه (١): إن المسند وإن حصل فيه ما ذكر من دخول مسند في آخر أو التكرار لكنه بحمد الله وصل إلينا كاملاً لم يَضِعْ منه شيء من أصله، فالأحاديث كلها موجودة، وغاية ما في الأمر أن بعض المسانيد وُضعت في غير مظانها.

فمن السهل جداً لطلبة العلم إرجاع كل حديث إلىٰ مكان مع التنبيه علىٰ التعديل في الهامش حتىٰ لا يتسلط علىٰ المسند من ليس له فيه أهلية.

تنبيه(٢): حاول بعض ضعاف النفوس أن يتخذ ما وقع في المسند من التكرار والتداخل ذريعةً إلىٰ التشكيك فيه، والطعن في سلامته من السقط والزيادة، وقد أجبت عن هذه الشبهة فيما تقدم[3]. وبينت هناك أن المسند وصل إلينا بنقل الثقات من أئمة الحديث، ومن يعوَّل عليهم في هذا الشأن، ولا عبرة بقول غيرهم وإن تظاهر بالعلم، ولبس فيه ثوبي زور.

هل في المسند مراسيل وموقوفات؟

المسند في مصطلح أهل الحديث كما تقدم: الكتاب الذي رُتِّبت أحاديثه علىٰ أسماء الصحابة علىٰ أن تكون مرفوعة إلىٰ النبي ﷺ بسند ظاهرُه الاتصال، فبمقتضىٰ ذلك كان من المفترض أن لا يوجد فيها شيءٌ من المراسيل والموقوفات لكن مع ذلك فقد وُجد في بعض المسانيد قليلٌ من المراسيل والموقوفات لأسباب اقتضت ذلك.

---

(١) ترتيب أسماء الصحابة الذين خرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند لابن عساكر (ص ٣٣).
(٢) المعجم المفهرس (ص ١٢٩).
(٣) انظر في ص (١٥).

ومن الدليل علىٰ وجود ذلك في مسند الإمام أحمد أن الحافظ ابن حجر لما عمل الأطراف لمسنده بكتاب سماه " إطراف المُسنِد المعتلي بأطراف المُسنَد الحنبلي " خصص فيه للمراسيل والموقوفات باباً بعنوان (ذكر ما وقع في المسند من المراسيل والموقوفات بغير استيعاب). مما يؤكِّد وجودَ النوعين في الكتاب، وهو كذلك.

ملحوظة: المراسيل الموجودةُ في مسند الإمام أحمد قليلة جدًا، ولم أجد من بين ما ذكره ابن حجر منها غير اثنين من المراسيل، والبقية موقوفات، علماً بأن الإمام لا يورد الموقوفات في الغالب قصداً واستقلالاً، بل وردت عقب الأحاديث تعليقاً عليها من أحد رواتها استنباطاً، أو تفسيراً، أو استدلالاً علىٰ حُكم شرعيٍّ ونحو ذلك.

ذكر مثال واحد لكل من المرسَل والموقوف

ومن المراسيل التي ذكرها ابن حجر: قول أحمد حدثنا عبد الرزاق عن منصور عن إبراهيم بن يزيد النخعي قال: « بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ »[1].

ومن الأمثلة علىٰ وجود الموقوف في المسند: قول أحمد: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن يعقوب بن عبد الله القُمِّي عن حفص بن حميد قال: قال زياد بن حدير: « وددت أني في حَرَّة[2] مِن حديد، معي ما يُصلحني، لا أكلم الناس، ولا يكلموني »[3]

عدد أحاديث المسند:

قد خاض الناس قديماً وحديثاً في عدد أحاديث المسند، فمِن قائل: إنه أربعون ألفاً، ومِن قائل: إنه ثلاثون ألفاً، وبين هذا وذاك أقوال أخرىٰ. فمن أوائل من خاض في هذا الموضوع الحافظ أبو موسىٰ المديني: فقال: « فأما عدد أحاديثه، فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً إلىٰ أن قرأت علىٰ أبي منصور بن زريق القزاز ببغداد قال: حدثنا أبو بكر الخطيب قال حدثنا ابن المنادي قال: لم يكن أحدٌ في الدنيا أروىٰ عن أبيه منه - يعني عبد الله بن أحمد بن حنبل - لأنه سمع المسند، وهو

(١) أطراف المسند لابن حجر (٩/ ٤٩٠). وانظر في مسند أحمد (٥/ ٤١٢) الرقم (٣٤٤٦)

(٢) هكذا في الأطراف لابن حجر وفي المسند وأكثر مصادر السنة (في حيز) بالزاء المعجمة.

(٣) أطراف المسند لابن حجر (٩/ ٤٩٧). ومسند أحمد (١٣/ ٣٧٦) رقم الحديث (٧٩٩٧).

ثلاثون ألفـًا »[1]. ثم قال: فلا أدري هل الذي ذكره ابن المنادي أراد به ما لا مكرر فيه، أوأراد غيره مع المكرر؟ فيصح القولان جميعـًا، أو الاعتماد علىٰ قول ابن المنادي دون غيره »[2]. وقال ابن الجوزي: « وصنف المسند، وهو ثلاثون ألف حديث »[3].

وقال عبد القادر الروهاوي في أربعينه فيما نقله عنه الزركشي: « فيه أربعون ألف حديث إلا أربعين أو ثلاثين، وقد ذكر ابن دحية في كلامه علىٰ أحاديث المعراج أن فيه أربعين ألفـًا بزيادات ابنه عبد الله، ثم قال الزركشي: وهو يجمع القولين »[4].

أي أن من قال منهم: هو ثلاثون ألفـًا، يعني به المسند بدون زيادات ابنه عبد الله، ومن قال منهم: هو أربعون ألفـًا يعني بذلك مع زيادات عبد الله، وكأن القائل بذلك يرىٰ أن زيادات عبد الله تبلغ عشرة آلاف حديث، وهو بعيد كلَّ البعد عن الواقع، وستعلم أن زيادات عبد الله في المسند أقل من ذلك بكثير، بل لا تصل إلىٰ خمسمائة، وسنعرف ذلك بالتفصيل عند الحديث عن زياداته في المسند.

وقال الشيخ أحمد شاكر في أثناء تحقيقه: « هو علىٰ اليقين أكثر من ثلاثين ألفا، وقد لا يبلغ الأربعين ألفـًا، ثم قال: وسيتبين عدده الصحيح عند إتمامه إن شاء الله »[5]. ولو قدر له أن يتمه لعلم أن ما ظنه يقينـًا لا يتعدىٰ أن يكون مجرد تخمين لا غير.

قلت: الذي يظهر لي أن من خاض في عدد أحاديث المسند ممن تقدم ذكرهم قال ما قال علىٰ سبيل التقريب والتخمين لا علىٰ سبيل الجزم واليقين، ولهذا فإن المعتبر في عِدة أحاديث المسند اليوم ما قرره المحققون لمسند الإمام أحمد في هذا العصر، فإنهم قطعوا الظن في ذلك باليقين، فبالترقيم التسلسي لجميع أحاديث المسند من أولها إلىٰ آخرها يتبين العدد الحقيقي.

ففي طبعة مؤسسة الرسالة، وهي أدق هذه الطبعات عندي تحقيقـًا بلغت عدد

(١) خصائص المسند (ص ١٥).
(٢) المصدر السابق (ص ١٥).
(٣) المناقب للإمام أحمد لابن الجوزي (٢٦١).
(٤) النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٣٦٥).
(٥) مقدمة تحقيق المسند أحمد شاكر (١/ ٢٦).

أحاديث المسند: (٢٧٦٤٧) حديثاً مع المكرر.

وفي طبعة المكتب الإسلامي بلغت: (٢٧٦٨٨) حديثاً. والعددان متقاربان، ولعل الفرق اليسير الذي بينهما عائدٌ إلىٰ عدِّ بعض الأسانيد المقرونة بما قبلها علىٰ انفراد، والله أعلم.

وفي طبعة دار مكنز الجزيرة للنشر والتوزيع بلغت عدد الأحاديث فيه (٢٨٢٩٥) حديثاً[1].

عدد أحاديث المسند بدون مكرر

والعدد السابق هو بالمكرر، فقد يصل بدون المكرر إلىٰ نصف العدد وليس من السهل تجريد المكرر في العد من غيره، لهذا قال ابن الجزري نقلاً عن الذهبي: « فلو عدَّه بعضُ الأصحاب لأفاد، ولا يسهل عدُّه إلا بالمكرر وبالمعاد، وأما عده بلا مكرر، فيصعب، ولا ينضبط تحرير ذلك »[2].

قلت: هذا الذي قاله الذهبي من صعوبة عدِّ أحاديث المسند من دون المكرر إنما هو باعتبار ما كان في وقته، أما الآن فهو سهل نسبياً لوجود كتب أُلِّفت في أطراف المسند، وأفضلها علىٰ الإطلاق أطراف المسند لابن حجر العسقلاني، ومعلوم أن كتب الأطراف تورد الحديث الواحد بجميع طرقه في مكان واحد، وبذلك يتميز المكرر من غيره.

قلت: إن الذي قام بترقيم الأحاديث في أطراف المسند لابن حجر انتهىٰ به الترقيم بالنسبة لآخر حديث في الأطراف إلىٰ رقم (١٢٧٨٧). وهذا يقارب النصف من عدد أحاديث المسند بالمكرر.

والأمر الآخر أن الشيخ أحمد الساعاتي رتَّب المسند علىٰ الأبواب الفقهية، فيذكر متن الحديث في صلب الكتاب، ثم يورد له في الشرح أحد طرقه حاذفاً بقية الطرق الأخرىٰ المكررة للحديث الواحد، فمن خلاله يمكن معرفة المتون غير المكررة،

(١) وفي هذا الطبعة عندي ملاحظة إذ إنها تضيف إلىٰ المسند ما انفردت نسخة واحدة من بين أكثر من ثلاثين نسخة، وفي هذا مخالفة للتوثيق العلمي.

(٢) المصعد الأحمد لابن الجزري الملحق بمقدمة تحقيق أحمد شاكر للمسند (١/ ٣٧).

فإذا ضُم عمله إلىٰ عمل الحافظ ابن حجر في الأطراف يتحصل بهما المقصود في معرفة عدد الأحاديث من غير التكرار.

أقسام الأحاديث في المسند

المتبادر إلىٰ الذهن أن الأحاديث الموجودة في المسند، كلُّها للإمام أحمد، وكان الأجدر أن لا يضاف إلىٰ كتاب المؤلف ما ليس منه لكن مسند الإمام أحمد جاء علىٰ خلاف ذلك، فليست الأحاديث التي في المسند كلُّها للإمام أحمد، بل منها ما أضافه ابنُه إلىٰ المسند، لأنه رأىٰ أن أباه عاجلته المنية قبل تهذيبه وترتيبه، فظهر له أن يضيف إلىٰ المسند من الحديث ما كان علىٰ شرطه حرصاً منه علىٰ إتمام المسند، لاسيما وأن الزيادة متميزة عن الأصل بما سنذكره في هذا التقسيم.

١- القسم الأول: ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه وهذا القسم هو المسمىٰ بمسند الإمام أحمد بلا خلاف، ومعظم ما في المسند من هذا النوع.

القسم الثاني: ما زاده عبد الله بن أحمد في مسند أبيه مما رواه من غير أبيه سواء كانت تلك الزيادة في السند، أو السند والمتن.

ملحوظة: ليس لأبي بكر القطيعي راوي المسند عن عبد الله بن أحمد زيادات فيه كما ستقف عليه في مبحث هل لأبي بكر القطيعي زيادة في المسند أم لا.

التمييز بين ما في أصل المسند وبين ما فيه من الزيادات:

إذا تبين لنا مما تقدم أن لعبد الله بن الإمام زياداتٍ في مسند أبيه، فلا بد لنا من بيان الطريقة التي يُتوصَّل بها إلىٰ التمييز بين ما للإمام أحمد في المسند من الحديث، وبين ما لابنه من الزيادات عليه في مسنده.

فأقول: إن التمييز بين الأحاديث التي للإمام أحمد في مسنده وبين التي لابنه من الزيادات يكون عن طريق النظر في الأسانيد، ويكون علىٰ النحو التالي:

١ـ كل حديث يأتي في أول سنده:حدثنا عبد الله حدثني أبي، فهو من أصل المسند للإمام أحمد.

٢ـ وكل حديث يأتي في أول سنده: حدثنا عبد الله حدثنا فلان من غير لفظة (أبيه)

فهو من زوائد عبد الله بن أحمد.

٣ـ بالشيوخ الذين تَرِدُ أسماؤُهم في أوائل السند، أقول ذلك، لأنه في حالات كثيرة لا يوجد في السند لفظة (أبيه) ولا لفظة عبد الله، وإنما يأتي هكذا: حدثنا فلان. وأكثر ما في المسند من هذا القبيل كقوله في الحديث الثاني والرابع من المسند حدثنا وكيع. وفي الحديث السادس. حدثنا عبد الرحمن بن مهدي.

فمعرفة هذا النوع هل هو من أصل المسند، أو من زيادات عبد الله بن أحمد يتوقف علىٰ معرفة الشيخ الذي هو في أول السند، هل هو من شيوخ أحمد بن حنبل، أو من شيوخ عبد الله بن أحمد، فلكل منهما شيوخه الخاصون به، ولا يشتركان إلا في شيخ أو شيخين فقط.

فالشيخان اللذان ذكرناهما كمثال: وهما وكيع وعبد الرحمن بن مهدي من شيوخ أحمد بن حنبل، وليس لعبد الله بن أحمد رواية عنهما مباشرة، يعرف ذلك من له إلمام بالرواة، ومن صَعُب عليه معرفة ذلك، فعليه أن يراجع كتاب أطراف المسند لابن حجر فإنه يميِّز بين المسند والزيادة بتصريح اسم عبد الله في جميع زياداته.

زيادات عبد الله بن أحمد في مسند أبيه وأنواعها

والمراد بزيادات عبد الله بن أحمد في مسنده ما رواه عبد الله بن أحمد من الحديث من غير أبيه، ووضعه في المسند. وهذا النوع من الحديث معروف عند المحدثين بزوائد عبد الله بن الإمام أحمد في مسند أبيه.

وقد يقول قائل: كيف لعبد الله بن أحمد أن يزيد في مسند أبيه ما ليس منه، أليس هذا مُخِلًا بالأمانة، نقول: لو كانت زياداته لا تتميز عن أصل المسند لكان في ذلك إخلال بالأمانة العلمية، أما وأن الزيادة متميزة ومعلومة لدىٰ الجميع بسندها، فليس في هذا ما يخل بالأمانة، وسيتبين ذلك في مبحث التمييز بين ما للإمام أحمد وبين ما لابنه من الزيادات.

ثم إن إيراد الزيادات في الكتب المروية عند الشيوخ معروفة، ولم تكن خاصة بعبد الله بن الإمام قال ابن حجر: « عادة الحفاظ إذا وقع لهم الحديث عالياً عن الطريق

التي في الكتاب المروي لهم يوردونها عالية عقب الرواية النازلة، وكذلك إذا وقع في بعض أسانيد الكتب المروي خلل ما، من انقطاع أو غيره، وكان عندهم من وجه آخر سالماً أوردوه »[1].

زيادات عبد الله في المسند هي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما وجده عبد الله ابن الإمام أحمد من الحديث بخط يد أبيه دون أن يسمعه منه، ثم أدخله في المسند، وهي في حدود مائة وعشرة أحاديث، وقد جمعها كلَّها عامر حسن صبري في كتاب سماه (الوجادات[2] في مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني)[3].

ومنها علىٰ سبيل المثال: (قول عبد الله بن الإمام أحمد: وجدتُ في كتاب أبي بخط يده حدثنا زيد بن الحباب قال: أخبرني عمرو بن حمزة حدثنا خلف أبو الربيع إمام مسجد سعيد بن أبي عروبة حدثنا أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرِفْقٍ »[4].

النوع الثاني: ما سمعه عبد الله ابن الإمام أحمد من أبيه من الحديث خارج المسند، وأدخله هو في المسند.

وإنما اعتبرت هذه زيادةً في المسند، لأن الإمام أحمد لم يدخل تلك الأحاديث في المسند، فلا تعتبر من أصل مسنده، وقد سبق أن الإمام أحمد انتخب مسنده من أحاديث كثيرة كانت مسموعة له، ولم يدخل معظمها في مسنده لسبب من الأسباب. إما لأنها ليست علىٰ شرطه في المسند، أو لوجود ما يُغني عنها في المسند، أو للاختصار، أو لغير ذلك من الأسباب. فجاء عبد الله بن أحمد بعد وفاة أبيه، فأدخل قليلاً من تلك الأحاديث في المسند لسبب من الأسباب.

---

(1) فتح الباري (١٠/ ٥٢).

(2) الوجادة مصدر لوجد يجد مولد غير مسموع من العرب، وهي ما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٠١).

(3) انظر في مقدمة الوجادات في مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني للدكتور عامر حسن صبري

(4) مسند أحمد ـ طبعة الرسالة ـ (٢٠/ ٣٤٦) رقم ١٣٠٥٢)

وبالمثال يتضح المقال

قال عبد الله بن أحمد: حدثنا علي بن ثابت الجزري عن ناصح أبي عبد الله عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: « لَأَنْ يُؤَدِّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ أَوْ أَحَدُكُمْ وَلَدَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ كُلَّ يَوْمٍ بِنِصْفِ صَاع »[1].

ثم قال عبد الله: وهذا الحديث لم يخرجه أبي في مسنده من أجل ناصح، لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه عليَّ في النوادر »[2].

وأعاده عبد الله بن أحمد في المسند برقم (٢٠٩٧٠): ما حدثني أبي عن ناصح أبي عبيد الله غير هذا الحديث [3].

المثال الثاني: قول عبد الله بن أحمد: حدثني أبي إملاءً أملاه علينا من النوادر قال: كتب إليَّ أبو توبة الربيع بن نافع قال: حدثنا الهيثم بن حميد عن زيد بن واقد عن سليمان بن موسىٰ عن كثيرة بن مرة عن تميم الداري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ « مَنْ قَرَأَ بِمِائَةِ آيَةٍ فِي لَيْلَةٍ كُتِبَ لَهُ قُنُوتُ لَيْلَةٍ ». [4].

النوع الثالث: ما رواه عبد الله بن أحمد من الأحاديث عن غير أبيه، وهو نوعان:

١ـ ما زاده عبد الله بن أحمد علىٰ مسند أبيه من متون الحديث مما انفرد به عن أبيه سنداً ومتناً. وقد أحصيت عدد هذا النوع من الزيادات، فبلغت عندي (١٦٩) حديثا زادها عبد الله في مسند أبيه سنداً ومتناً.[5].

ومن ذلك علىٰ سبيل المثال قول القطيعي: حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ هَدِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْمَرْوَزِيُّ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَىٰ حَدَّثَنَا عِيسَىٰ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ قُتِلَ مِنْ الْأَنْصَارِ أَرْبَعَةٌ

---

(١) مسند أحمد – طبعة الرسالة ـ (٣٤/ ٤٥٨)

(٢) مسند الإمام أحمد- (٣٤/ ٤٥٨) رقم (٢٠٩٠٠) وانظر في أطراف المسند لابن حجر (١٣٩٩).

(٣) وهذا التعليق الأخير من عبد الله بن أحمد لا يخالف تعليقه علىٰ الحديث الأول، بل قصده من هذا أن أباه لم يحدثه عن ناصح حتىٰ خارج المسند غير هذا الحديث، وهذا الحديث الواحد لم يدخله أحمد في المسند، وإنما أدخله عبد الله بن أحمد في المسند كما صرح به في التعليق الأول.

(٤) مسند أحمد (٢٨/ ١٥٦) برقم ١٦٩٥٨). وأطراف المسند رقم (١٣١٧).

(٥) المصعد الأحمد (ص ٣٤).

وَسِتُّونَ رَجُلًا وَمِنْ الْمُهَاجِرِينَ سِتَّةٌ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: لَئِنْ كَانَ لَنَا يَوْمٌ مِثْلُ هَذَا مِنْ الْمُشْرِكِينَ لَنُرْبِيَنَّ عَلَيْهِمْ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ قَالَ رَجُلٌ لَا يُعْرَفُ لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، فَنَادَىٰ مُنَادِي رَسُولِ اللهِ ﷺ أَمِنَ الْأَسْوَدُ وَالْأَبْيَضُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا نَاسًا سَمَّاهُمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ { وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ»[1].

ثم أعاده عبد الله هذا الحديث في نفس الموضع بسند آخر قال القطيعي حدثنا عبد الله حدثنا سعيد بن محمد الجرمي قدم من الكوفة حدثنا أبو نميلة حدثنا عيسىٰ بن عبيد الكندي به بمعناه مختصراً[2].

فهذا الحديث لا وجود له في مسند أحمد إلا من رواية ابنه عبد الله في الموضعين فهو من زياداته علىٰ المسند سنداً ومتناً. وكل من ذكر هذا الحديث عزاه إلىٰ عبد الله بن أحمد في زيادته علىٰ مسند أبيه.[3].

٢ـ الأسانيد التي زادها عبد الله بن أحمد في مسند أبيه، وهي كثيرة جداً، فإذا روىٰ أبوه حديثاً من طريق أو طريقين، وكان لعبد الله بن أحمد في ذلك الحديث طرق أخرىٰ، فإنه يذكرها عاطفاً إياها علىٰ طريق أبيه يلتقي معه في شيخه أو في شيخه أو من فوقه قبل الصحابي، وهذا يعرف في مصطلح الحديث بالمتابعات.

ومن الأمثلة علىٰ هذا النوع

قوله في المسند: حدثنا محمد بن جعفر وحجاج قالا: حدثنا شعبة عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن أبي بن كعب قال: إن رسول الله ﷺ قال: إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، قال: فقرأ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ...»[4].

ثم قال حدثني عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا سلم بن قتيبة حدثنا شعبة عن

(١) مسند أحمد (٣٥/ ١٥٢) برقم (٢١٢٢٩). الآية من سورة النحل [١٢٦].

(٢) مسند أحمد (٣٥/ ١٥٣) رقم (٢١٢٣٠).

(٣) أطراف المسند لابن حجر (١/ ١٨٩) برقم ١٧٦) فإنه عزاه إلىٰ عبد الله بن أحمد من طريقه. والحديث أيضا رواه الترمذي وحسنه برقم (٣١٢٩) وصححه ابن حبان برقم (٤٨٧) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٦٠).

(٤) الحديث مسند أحمد (٣٥/ ١٣٠) رقم ٢١٢٠٢).

عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن أبيٍّ بن كعب ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ: « إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا، قَالَ وَسَمَّانِي لَكَ، قَالَ: نَعَمْ، فَبَكَىٰ» [1].

والقائل في الإسناد الأول: حدثنا محمد بن جعفر وحجاج هو الإمام أحمد عرفنا ذلك، لأنه ليس لعبد الله ابن الإمام أحمد رواية عنهما مباشرة، وعليه فلا يحتمل أن يكون ذلك إلا الإمام أحمد.

والقائل في الإسناد الثاني حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري هو عبد الله بن أحمد عرفنا ذلك بأمرين: الأول: أن عبيد الله القواريري ليس من شيوخ أحمد بل هو من شيوخ عبد الله بن أحمد كما هو منصوص في تهذيب الكمال.

الثاني: أن ابن حجر لما جاء إلىٰ الإسناد الثاني صرح باسم القائل فقال: قال عبد الله حدثنا عبيد الله القواريري [2].

وهذا النوع من الزيادة في الأسانيد كثير في المسند، وقد بلغ عددها عندي إلىٰ (٣٠٠٠) حديثاً.

لطيفة إسنادية

أغرب ما رأيته من زياداته للأسانيد علىٰ مسند أبيه أن عبد الله بن أحمد اشترك مع أبيه في الرواية عن شيوخ، فإذا روىٰ أبوه عن أحدهم حديثاً من طريقه، وكان لعبد الله رواية عن ذلك الشيخ، قال: وأنا سمعته منه ومن ذلك قول الإمام أحمد: حدثنا عبد الله بن محمد، قال عبد الله بن أحمد: وأنا سمعته من عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة[3].

---

(١) مسند أحمد (٣٥/ ١٣١) رقم ٢١٢٠٣).

(٢) أطراف المسند الحنبلي (١/ ١٩٣) رقم (٢٢). أطراف المسند الحنبلي (١/ ١٩٣) رقم (٢٢).

(٣)انظر إلىٰ بعض تلك الأحاديث بأرقامها في أطراف المسند لابن حجر (١١٣٧، ١١٤٨، ١٢٨٦، ١٤٠٠، ١٤١٠، ١٥٥٠)

عدد شيوخ عبد الله بن أحمد في زياداته علىٰ مسند أبيه

قال ابن الجزري: « بلغ عدد شيوخ عبد الله بن أحمد في المسند (١٧٣)[١].

قلت: وقد قمت بإحصاء شيوخ عبد الله واحداً واحداً في مسند أبيه من خلال أطراف المسند للحافظ ابن حجر فبلغ عددهم عندي (١٥٩) شيخا[٢].

قائدة: لعبد الله بن أحمد زيادات أخرىٰ علىٰ مسند أبيه لا يتفطن لها كثير من طلبة العلم، وهي الأقوال التي ينقلها عن أبيه أوعن غيره في رواة المسند جرحًا وتعديلاً يذكرها بعد الانتهاء من ذكر الحديث للفائدة.

وقد يتكلم هو علىٰ الرواة جرحًا وتعديلاً، ويبين أحيانا ما في السند من انقطاع وغير ذلك، وهي جديرة بالتتبع.

وليس لأبي بكر القطيعي زيادات تذكر على المسند

إن كثيراً من أهل العلم يقرنون أبا بكر القطيعي بعبد الله ابن الإمام أحمد فيقولون: لكل منهما زياداتٌ علىٰ مسند الإمام أحمد، وهو أمر غير صحيح، وليس لأبي بكر القطيعي راوي المسند عن عبد الله بن الإمام زيادة تذكر في مسند الإمام أحمد، كما ستعرف ذلك بالأدلة القاطعة من كلام أهل العلم ومنهم:

١ – إن العراقي ـ وهو وثيق الصلة بمسند الإمام أحمد ـ قال في معرض حديثه عن وجود أحاديث ضعيفة في المسند: « ولعبد الله بن أحمد في المسند أيضًا زيادات فيها الضعيف والموضوع... »[٣].

وقال في موضع آخر: « أخبرني بجميع مسند الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل ما فيه من زيادات ابنه عبد الله .... »[٤].

والشاهد من كلامه أنه ذكر أن لعبد الله بن أحمد زياداتٍ في المسند، ولم يذكر ذلك لأبي بكر القطيعي، ولو كان له زيادات في المسند لذكرها له، ولم يكن يسكت

---

(١) المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد (١/ ٣٩) مع المسند بتحقيق أحمد شاكر.

(٢) لي مؤلف في زيادات عبد الله بن أحمد علىٰ مسند أبيه، وسيصدر قريبا إن شاء الله.

(٣) التقييد والإيضاح (ص ٥١).

(٤) القول المسدد لابن حجر نقلا عن العراقي (ص ٤).

عن ذكرها.

٢ ـ الذهبي: فقد قال وهو يتحدث عن المسند: « وفي غضون المسند زيادات جمة لعبد الله بن أحمد »[١]. وفي كلام الذهبي من الدليل ما في كلام العراقي.

٣ ـ قال محمد بن حمزة الحسيني: « ورمزت في كتاب التهذيب علىٰ كل من له رواية في المسند بعلامة تميزه عن الأصل: فعلامة من أخرج له الإمام أحمد من رواية نفسه، (حم) وعلامة من أخرج له ابنه عبد الله بن أحمد في زياداته (عب)[٢]. ولم يذكر ذلك لأبي بكر القطيعي.

٤ – قال ابن حجر في أطراف المسند للإمام أحمد ما نصه: « أما بعد، فهذا كتاب أطراف التي اشتمل عليها المسند الشهير الكبير للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل مع زيادات ابنه عبد الله ... إلىٰ أن قال: وإذا كان الحديث من زيادات عبد الله، قلت في أول الإسناد: قال عبد الله »[٣].

وكلام ابن حجر صريح في أن ليس لأبي بكر القطيعي في المسند شيءٌ من الزيادات، ولو كان له فيه شيءٌ من الزيادات لوضع لزياداته من الرموز ما يدل عليها كما فعل ذلك في زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد.

٥ – إن الألباني أثبت بالدليل القاطع عدم وجود زيادات للقطيعي في المسند، وفي ذلك يقول: « وجملة القول أنني لم أجد في مسند الإمام أحمد – رحمه الله – ولا حديثًا واحداً من زيادات القطيعي فيه، وذلك بعد البحث الطويل، والصبر المديد، فإن كان صوابًا، وذلك ما أرجو – فالفضل لله – عز وجل – وإن كان غير ذلك فهو علىٰ كل حال – دليل قاطع علىٰ كذب من قال: إن القطيعي أدخل في المسند أحاديث موضوعة حتىٰ صار ضِعْفَيهِ »[٤].

---

(١) السير (١١/ ٣٢٩).

(٢) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوىٰ من ذكر في تهذيب الكمال. (ص ٣).

(٣) انظر في مقدمة إطراف المسند المعتلي في أطراف المسند الحنبلي (١/ ١٦٩).

(٤) الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد (٦٩) .

ثم قال الألباني: « وبعد انتهائي من تأليف هذه الرسالة – بأكثر من عشرين سنة – صدرتْ كتبٌ علمية حديثية كثيرة – والحمد لله – لم تكن مطبوعة من قبل، وقد تأكدتُ من بعضها صحة ما انتهيت إليه فيها من سلامة المسند المطبوع من الأحاديث الموضوعة من رواية القطيعي التي زعمها ذلك الهاشمي، ومن تلك الكتب " أطراف مسند الإمام أحمد " فقال محققه الدكتور زهير الناصر: « وقفت في أطراف المسند علىٰ أربعة أحاديث من زيادات القطيعي». ثم قال المحقق " إنه لم يجدها في المسند إلا الثالث منها، وهو حديث أبي مسعود الأنصاري بلفظ « إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَىٰ إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»[1].

فهذا الحديث أخرجه أحمد في المسند عن شعبة والثوري كلاهما عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي مسعود الحديث، ثم قال القطيعي: ثنا الفضل بن الحباب ثنا القعنبي ثنا شعبة ...».

ثم قال الألباني: «والخلاصة: إن في هذا التذييل فائدة كبرىٰ تؤيد ما سبق تحقيقه من أنه لا يوجد في مسند الإمام أحمد غير حديث واحد من زيادات القطيعي، وأنه لم يتفرد به كما سبق – وأن من عزا إليه سواه من الزيادات المزعومة فهو وهم محض »[2].

وقال محققو المسند في طبعة دار مكنز الجزيرة: « في المسند عشرة أحاديث هي من زيادات القطيعي، وحدّدُوا تلك الأحاديث بأرقمها من (٣٠٣٨ ـ إلىٰ ٣٠٤٧).

وبالرجوع إلىٰ تلك الأحاديث في المسند من نفس طبعتهم وجدت أن أربعة من تلك العشرة هي من رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه، فهي في أصل المسند، وليس من زيادات عبد الله بن أحمد فضلاً أن تكون من زيادات القطيعي، وأن بعضاً من الستة الباقية هي محل نظر علماً بأن تلك الأحاديث انفردت بها نسخة ابن الجوزي من بين أكثر من ثلاثين نسخة أخرىٰ، فلا يصح الاعتماد عليها، بل الاعتماد في زيادات القطيعي علىٰ ما في أطراف المسند لابن حجر وهي ثلاثة أحاديث فقط.

(١)" مسند أحمد – الرسالة (٣٧/ ٣٤)

(٢) الذب الأحمد في مسند الإمام أحمد للألباني (١٩)

درجة أحاديث مسند الإمام:

هذا الباب هو أهم ما في هذه الدراسة، ذلك أن أيَّ كتاب من كتب الحديث، تكمن مكانته في قوة حديثه، ثم تأتي بعد ذلك الحيثياتُ الأخرىٰ من حسن سياقة الأحاديث فيه، وجودة ترتيبها علىٰ نحو يساعد القارئ علىٰ فهمه.

ولهذا أقول لا خلاف بين أهل العلم أن الإمام أحمد انتخب مسنده من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث، وقد احتاط لما أورده من الأحاديث في مسنده سنداً ومتنًا، فصار بذلك أقوىٰ المسانيد قال ابن حجر: « لا يشكُّ منصفٌ أن مسنده أنقىٰ أحاديث، وأتقن رجالاً من غيره (أي من المسانيد) وهذا يدلُّ علىٰ أنه انتخبه »[1].

الهدف من انتخاب المسند

اختلفوا في معنىٰ هذا الانتخاب، هل هو اقتصار منه علىٰ ما ثبت من الأحاديث، أو أن القصد من الانتخاب أن الأحاديث التي أودعها في المسند هي أمثل وأقوىٰ من غيرها مما تركه، وعليه فلا يمنع أن يكون في المسند من الحديث ما لا يثبت، وهذا الاختلاف جرَّنا إلىٰ الحديث عن درجة أحاديث المسند.

للعلماء في درجة أحاديث المسند أقوال ثلاثة

القول الأول: كل ما في المسند من الحديث محتج به، وليس فيه حديث ضعيف. وعليه فالانتخاب معناه في نظره هو الاقتصار علىٰ ما هو محتج به من الحديث. وإلىٰ هذا ذهب جمع من العلماء منهم :

١ـ أبو موسىٰ المديني قال: «... أراد الإمام أحمد أن لا يكون في المسند إلا الثقات، ويَروِي في غير المسند عمن ليس بذاك »[2] كما يدل عليه قول الإمام أحمد السالف الذكر: « فما اختلف فيه المسلمون من الحديث، فارجعوا إليه فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة ».

ثم استدل أبو موسىٰ علىٰ ما ذهب إليه ببعض الأحاديث التي أمر الإمام أحمد

(١) النكت علىٰ ابن الصلاح (١٤٩).

(٢) الخصائص لابن المديني (١٤) المطبوع مع مجموعة من الكتب.

بالضرب عليها، وحذفها من المسند كحديث أبي هريرة ﷺ « يُهْلِكُ أُمَّتِي هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُم »[1].

قال: قال عبد الله قال: قال لي أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب علىٰ هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ يعني قوله: « اسمعوا وأطيعوا ».

ثم قال أبو موسىٰ: وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شذ لفظُه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه، فقال عليه ما قلناه، وفيه نظائر ».

٢ـ أبو القاسم إسماعيل التيمي قال ابن الجزري نقلاً عنه: « لا يجوز أن يقال: فيه السقيم بل فيه الصحيح المشهور، والحسن والغريب »[2].

٣ ـ الأمير عبد الرزاق الصنعاني قال: « إنه لم يدخل فيه إلا ما يحتج به مع كونه انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث » [3].

هؤلاء هم من وقفتُ علىٰ قولهم ممن نقل عنهم أنهم قالوا: إن أحاديث المسند كلها ثابتة، ومحتج بها، والظاهر أن إسماعيل التيمي والصنعاني قلَّدا أبا موسىٰ المديني فيما ذهب إليه لدليل أنهما لم يذكرا دليلاً واحداً لما ذهبا إليه.

واشتد إنكار أهل العلم علىٰ أبي موسىٰ في زعمه بصحة جميع أحاديث المسند، ولم يسبقه إلىٰ هذا القول أحد، وهو مخالف لما قاله الإمام أحمد نفسه كما أنه مخالف أيضـًا لما في المسند من الأحاديث الضعيفة الكثيرة بل والموضوعة عند بعضهم.

أما مخالفته لما قاله الإمام أحمد، وذلك حين سأله ابنه عن بعض الأحاديث الضعيفة في المسند، فقال له الإمام أحمد: « قصدتُ في المسند الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله، ولو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أروِ من هذا المسند إلا الشيءَ بعد الشيء، ولكنك يابني تعرف طريقتي في الحديث لست أخاف

(١) مسند أحمد – الرسالة (١٣/ ٣٨١)

(٢) المصعد الأحمد لابن الجزري (ص ٣٤).

(٣) سبل السلام (١ / ٩).

ما ضُعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه »[1].

ولما لم يجد أبو موسىٰ المديني جواباً عن هذا الكلام المنسوب للإمام أحمد بدأ يشكك من صحة نسبته إلىٰ الإمام أحمد بدون أن يذكر سبباً واحداً لما قال مع أن هذا المذهب للإمام أحمد في الحديث الضعيف مشهور، ومنقول عنه بالتواتر، وإن اختلفوا في تفسيره، ولهذا قال ابن القيم: « وإذا لم يكن في المسألة حديث صحيح، وكان فيها حديث ضعيف، وليس في الباب شيء يرده عَمِلَ به، فإن عارضه ما هو أقوىٰ منه تركه للمعارض القوي، وإذا كان في المسألة حديث ضعيف، وقياس قدَّم الحديث الضعيف علىٰ القياس، وليس الضعيفُ في اصطلاحه هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل هو والمتقدمون يقسمون الحديث إلىٰ صحيح وضعيف، والحسنُ عندهم داخل في الضعيف بحسب مراتبه »[2].

أما مخالفة قول أبي موسىٰ لما في المسند من الأحاديث الضعيفة التي لا جابر لها فواضح لا ينبغي الخلاف عليه، وسنعرف ذلك من نُقول أهل العلم في مبحث

هل في المسند أحاديث موضوعة أو لا ؟.

أما استدلال أبي موسىٰ بقول الإمام أحمد: « فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة » علىٰ صحة جميع ما في المسند فقول مردود، فالعبارة تدل علىٰ أن ما ليس في المسند من الحديث فليس بحجة[3]، ولا تدل أبدا أن كل ما في المسند من الحديث حجة، وفرق بين العبارتين.

لهذا قال العراقي: «والجواب أنا لا نسلِّم أن أحمد اشترط الصحة في كتابه والذي رواه أبو موسىٰ المدينىٰ بسنده إليه أنه سئل عن حديث فقال: انظروا، فإن كان في المسند وإلا فليس بحجة، فقال العراقي: وهذا ليس صريحاً في أن جميع ما فيه حجة بل فيه أن ما ليس في كتابة ليس بحجة »[4].

---

(١) خصائص مسند أحمد (ص: ٣٥).

(٢) الفروسية (ص: ٢٦٥).

(٣) وفيها إشكال وقد أجبنا عنها في ص ٣٩).

(٤) التقييد والإيضاح (ص ٥٧).

وسبقه إلىٰ مثله ابن القيم حيث قال: « هذه الحكاية قد ذكرها حنبل في تاريخه، وهي صحيحة بلاشك، لكن لا تدل علىٰ أن كل ما رواه في المسند فهو صحيح، فالفرق بين أن يكون كل حديث لا يوجد له أصل في المسند فليس بحجة، وبين أن يقول: كل حديث فيه حجة، وكلامه يدل علىٰ الأول، لا علىٰ الثاني »[1].

وأما استدلال أبي موسىٰ المديني علىٰ صحة أحاديث المسند كلها بأن الإمام أحمد قد أمر بضرب بعض الأحاديث في المسند فغير مسلَّم به علىٰ إطلاقه، وفي كلام أحمد السابق ما يرده، ألا ترىٰ أنه قال حين سئل عن بعض الأحاديث الضعيفة في المسند: « لستُ أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه ».

فالإمام أحمد لم يأمر بضرب جميع الأحاديث الضعيفة في المسند، وإنما أمر بالضرب علىٰ الأحاديث التي تخالف الأحاديث الثابتة، ولهذا علَّل رد حديث أبي هريرة ﷺ « يهلك أمتي هذا الحي من قريش ... فلو أن الناس اعتزلوهم » بأنه خلاف الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ أي التي تأمر بطاعة ولي الأمر لا بالاعتزال عنهم، فلا يصح الاستدلال به علىٰ أن أحمد أمر بالضرب علىٰ كل حديث ضعيف في المسند، فدليل أبي موسىٰ أقصر من المدلول.

القول الثاني: إن في المسند أحاديث ضعيفة، ولكن ليس فيه أحاديث موضوعة.

قال ابن حجر بعد مناقشات طويلة: « وقد تحرر مجموع ما ذُكر أن المسند مشتمل علىٰ أنواع الحديث (الصحيح والحسن والضعيف) لكنه مع مزيد انتقاء وتحرير بالنسبة إلىٰ غيره من الكتب التي لم يُلتَزم الصحة في جميعها »[2].

وقال ابن تيمية: « وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سننه »[3].

---

(١) الفروسية لابن القيم (٢٧).
(٢) النكت علىٰ ابن الصلاح لابن حجر (ص ١٥٩).
(٣) منهاج السنة لابن تيمية (٧ / ٩٧).

وقال ابن القيم وهو يرد علىٰ مَن قال: « كل ما سكت عنه أحمد في " المسند " فهو صحيح عنده » قال: فإن هذه المقدمة لا مستند لها البتة، بل أهل الحديث كلهم علىٰ خلافها، والإمام أحمد لم يشترط في " مسنده " الصحيح، ولا التزمه، وفي مسنده عدةُ أحاديث سئل هو عنها، فضعفها بعينها، وأنكرها»[1].

ملحوظة: كلُّ مَن ذهب من أهل العلم إلىٰ وجود أحاديث موضوعة في المسند قال بوجود الأحاديث الضعيفة ضرورة، لأن وجود ما هو أشد ضعفـًا يدل علىٰ وجود ما هو دونه في الضعف كما ستقف عليه في القول الثالث.

القول الثالث: إن في المسند أحاديث موضوعة، ولكنها قليلة.

إن وجود أحاديث ضعيفة في المسند مما لا ينبغي الاختلاف عليه، وإنما الخلاف الذي هو جدير بالنظر، هو هل في المسند أحاديث موضوعة أم لا. وقد أثبت جماعة من أئمة الحديث وجود أحاديث قليلة موضوعة في المسند منهم:

١ـ ابن كثير حيث قال: «وأما قول الحافظ أبي موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني عن مسند الإمام أحمد: إنه صحيح: فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة، بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو، وعسقلان، والبرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما نبه عليه طائفة من الحفاظ »[2].

٢ـ الذهبي حيث قال مُعلِّقـًا علىٰ قول الإمام أحمد: (وما ليس فيه فليس بحجة): قال: « ثم ما يلزم من هذا القول أن ما وُجد فيه أن يكون حجةً، ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلُها، ولا يجب الاحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر »[3].

٣ـ العراقي فمن قوله في هذا الموضوع: « وقع في أثناء السماع (أي للمسند) كلام هل في المسند أحاديث ضعيفة، أو كله صحيح فقلت: إن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة،

---

(١) الفروسية (ص ٢٤٧).

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٤٢) مع الباعث الحثيث.

(٣) السير (١١/ ٣٢٩).

وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة »[1].

وقال في موضع آخر: « وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة، وقد جمعتُها في جزء، وقد ضعَّف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه، فمن ذلك حديث عائشة مرفوعـًا رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً ».

ثم قال العراقي: « وفي إسناده عمارة وهو ابن زاذان قال الإمام أحمد هذا الحديث: كذب منكر، قال: وعمارة يروىٰ أحاديث مناكير، وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، وحكىٰ كلام الإمام أحمد المذكور »[2]. ثم ذكر العراقي أحاديث أخرىٰ في المسند ذكرها ابن الجوزي في موضوعاته، ومعلوم أن ابن الجوزي مُفرِط في الحكم علىٰ الأحاديث بالوضع.

قلت: وفي الموضوعات لابن الجوزي الذي هو عمدة العراقي أحاديث أخرىٰ حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، ولم يذكرها العراقي، وقد استدركها عليه ابن حجر، وهي خمسة عشر حديثـًا، ثم إن السيوطي استدرك [3] علىٰ الحافظ ابن حجر تسعة أخرىٰ ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات وحكم عليها بالوضع، ولم يذكرها الحافظ ابن حجر في القول المسدد، فالكمال كله لله وحده.

نفي ابن حجر وجود أحاديث موضوعة في المسند

أجاب ابن حجر في كتابه الشهير (القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد) عن جميع الأحاديث التي حكم عليها بالوضع كلٌّ من العراقي وابن الجوزي حديثـًا حديثـًا، ثم قال في آخر الكتاب: « والذي أقول: إنه لا يتأتىٰ الحكم علىٰ شيء منها بالوضع لما بيَّنتُه من الأجوبة عقب كلِّ حديث، والله الهادي إلىٰ الصواب لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه مآب »[4].

قلت: نفي الوضع عن جميع الأحاديث في المسند لا يخلو من تكلُّف، ولهذا فإن

(١) القول المسدد (١ / ٤).
(٢) التقييد والإيضاح (ص ٥٧).
(٣) انظر في مقدمة كِتَابه النكت البديعات عَلَىٰ الموضوعات للسيوطي (ص ٣) .
(٤) القول المسدد (١ / ٤٤).

ابن حجر في موضع آخر أقرَّ بوجود بعض الأحاديث الموضوعة في المسند فقال: « والحكم علىٰ الأحاديث التسعة بكونها موضوعة محل نظر وتأمل ثم إنها كلها في الفضائل أو الترغيب والترهيب، ومن عادة المحدثين التساهل في مثل ذلك، وفي الجملة لا يتأتىٰ الحكم علىٰ جميعها بالوضع»[1].

قوله " لا يتأتي الحكم علىٰ جميعها بالوضع " إقرار ضمني بوجود بعض الموضوعات، لأن نفي الحكم علىٰ جميعها بالوضع يستلزم وجود بعض الموضوعات فيه وهو الحاصل، وهذا المفهوم من كلامه صرح به في موضع آخر حيث قال: « ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفًا، ثم قال: (أي ابن حجر) ويعتذر عنه بأنه مما أمر أحمد بالضرب عليه، فترك عليه سهواً أو ضرب عليه، وكتب من تحت الضرب » [2].

التوفيق بين القولين في درجة أحاديث المسند:

ويمكن الجمع بين القولين بأن الموضوع قد يُطلق، ويراد به ما تعمَّد راويه الكذبَ علىٰ رسول الله، وليس هذا النوع في المسند منه شيء، - ولله الحمد - وقد يطلق الموضوع، ويراد به ما يُعلم بطلانه بغلط راويه، وإن لم يكن ممن يتعمد الكذب، فهذا النوع يوجد في المسند منه شيء قليل، ولا يخلو منه كتاب في السنة إلا الصحيحان.

وإلىٰ هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية جامعًا بين قولي الحافظ أبي العلاء النافي وجودَ أحاديث في المسند، وابن الجوزي القائل بوجود أحاديث موضوعة في المسند فقال ابن تيمية: «... ولا منافاة بين القولين فإن الموضوع في اصطلاح أبىٰ الفرج، (ابن الجوزي) هو الذي قام دليل علىٰ أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه؛... وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله، فإنما يريدون بالموضوع

(١) النكت علىٰ ابن الصلاح (ص ١٥١).

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٥٢) وهذا الكلام عزاه السيوطي في التدريب (١/ ١٧٣) إلىٰ ابن حجر في مقدمة تعجيل المنفعة، وهو وهم منه، تابعه عليه خلق كثير.

المختلقَ المصنوعَ الذي تعمد صاحبُه الكذب» [1].

يعني أن الموضوع بالمعنىٰ الأول موجود في المسند، وليس موجوداً فيه بالمعنىٰ الثاني. وقال ابن حجر تأييداً لما توصَّل إليه شيخ الإسلام ابن تيمة: « ما حررنا من الكلام علىٰ الأحاديث المتقدمة يؤيد صحة هذا التفصيل، ولله الحمد »[2].

هل الأحاديث الموضوعة في المسند من زيادات عبد الله بن أحمد؟.

أولا: أنكر بعضهم أن تكون الأحاديث الموضوعة في المسند للإمام أحمد من أصل المسند، فقال [3]:إنما هي من زيادات ابنه عبد الله، وأبي بكر القطيعي، فظن من لا علم عنده أن ذلك من رواية أحمد في مسنده.

قلت: وهذا القول أيّاً كان قائله قول باطل، لأنه ليس لأبي بكر القطيعي زيادات في مسند الإمام أحمد البتة، وما هو إلا راوية للمسند فقط كما بيَّنا ذلك بالدليل القاطع عند الحديث عن أقسام أحاديث المسند.

والثاني إن الأحاديث الموضوعة في المسند ليست كلها من زيادات عبد الله بن أحمد، لأنني تتبعت الأحاديث التسعة التي ادعىٰ عليها العراقي بالوضع، فلم أجد من بينها حديثاً واحداً هو من زيادات عبد الله بن أحمد ناهيك عن القطيعي بل كلها من رواية الإمام أحمد نفسه في أصل المسند، فكيف يقال - والحال ما ذكر - إن الموضوعات في المسند من زيادات عبد الله، والقطيعي!!!.

ثم تتبعت الأحاديث الخمسة العشر الباقية التي استدركها ابن حجر علىٰ العراقي، فوجدتُ أنها كلها أيضاً من رواية الإمام أحمد غير حديثين اثنين: هما من زيادات ابنه عبد الله بن أحمد علىٰ المسند.

أحدهما: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ سُوقًا مَا فِيهَا بَيْعٌ

(١) مجموع الفتاوىٰ (طبعة مجمع الملك فهد) (١٤ / ٢٤٩).

(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح- ابن حجر (١/ ٤٧٣)

(٣) وقد نُسب هذا القول إلىٰ ابن تيمية في منهاج السنة وهو خطأ عليه، وقد راجعت في منهاج السنة فوجدت أن ابن تيمية قال هذا القول في حق كتاب الفضائل للإمام أحمد وزيادات ابنه عبد الله وأبي بكر القطيعي عليه لا المسند، وبعد أن قررت هذا وجدت الألباني سبقني إليه قبل بضع وعشرين سنة في كتابه (الذب الأحمد في الدفاع عن مسند الإمام أحمد ص (٧١)

وَلَا شِرَاءٌ إِلَّا الصُّوَرُ مِنْ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ فَإِذَا اشْتَهَىٰ الرَّجُلُ صُورَةً دَخَلَ فيها ... الحديث ».

رواه عبد الله بن أحمد عن أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية عن عبد الرحمن بن إسحاق عن النعمان بن سعد عن علي ﷺ به...)[1].

المتهم فيه هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة الواسطي، ولا يصح الحكم علىٰ حديثه بالوضع بل هو ضعيف الحديث، وإليك كلام أئمة الحديث فيه.

قال أبو داود: سمعت أحمد: يضعفه، وقال أبو طالب عن أحمد: ليس بشيء منكر الحديث، وقال الدوري عن ابن معين:ضعيف ليس بشيء، وقال أبو داود وابن حبان: ضعيف، وقال النسائي: ليس بذاك، وقال البخاري : فيه نظر، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث »[2].

وبما تقدم يتبين أن عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي لا يصل حديثه في الضعف إلىٰ درجة الحكم عليه بالوضع بحال من الأحوال، وغاية ما فيه أنه ضعيف منكر الحديث، ويمكن أن يكون حديثه متروكـًا.

ثانيهما: حديث عبد الله بن أحمد قال حدثنا إبراهيم بن الحجاج الناجي ... عن العباس بن مرداس ﷺ « أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَعَا عَشِيَّةَ عَرَفَةَ لِأُمَّتِهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ فَأَكْثَرَ الدُّعَاءَ فَأَجَابَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ... وفي آخره قال: « تَبَسَّمْتُ مِنْ عَدُوِّ اللهِ إِبْلِيسَ حِينَ عَلِمَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ اسْتَجَابَ لِي فِي أُمَّتِي وَغَفَرَ لِلظَّالِمِ أَهْوَىٰ يَدْعُو بِالثُّبُورِ وَالْوَيْلِ وَيَحْثُو التُّرَابَ عَلَىٰ رَأْسِهِ فَتَبَسَّمْتُ مِمَّا يَصْنَعُ جَزَعُهُ» [3].

وأُعَلَّ الحديثُ بعبد الله بن كنانة، ومنهم من أعله بأبيه كنانة بن عباس بن مرداس، وكلاهما مجهول كما قال ابن حجر في التقريب. وعليه فلا يصح الحكم علىٰ الحديث بالوضع لجهالة أحد رواته، وهذا من جملة ما أُنكِرَ علىٰ ابن الجوزي، وعُدَّ من إفراطاته.

---

(١) مسند أحمد ـ طبعة الرسالة ـ (٢/ ٤٥١)

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ١٢٤).

(٣) مسند أحمد ـ طبعة الرسالة ـ (٢٦/ ١٣٧).

والعراقي تابع ابن الجوزي في كثير من أوهامه في الحكم علىٰ الأحاديث بالوضع، ومن ذلك فيما نحن بصدده فيما نسب لعبد الله من زياداته قوله (أي العراقي): « ولعبد الله بن أحمد في المسند أيضاً زيادات فيها الضعيف والموضوع، فمن الموضوع حديث سعد بن مالك وحديث ابن عمر أيضاً في "سد الأبواب إلا باب علىٰ" ذكرهما ابن الجوزىٰ في الموضوعات أيضاً، وقال إنهما من وضع الرافضة »[1].

قلت: وهذا من أوهام العراقي فليس الحديث من رواية عبد الله بن أحمد بل من رواية الإمام أحمد، ولا هو أيضاً بحديث موضوع.

قال الحافظ ابن حجر: « وهو في المسند من رواية الإمام أحمد عن وكيع عن هشام بن سعد عن عمرو بن أسيد عن ابن عمر ﷺ. ثم قال: ورواته ثقات إلا أن هشام بن سعد قد ضُعِّف من قبل حفظه، وأخرج له مسلم، فحديثه في رتبة الحسن لا سيما مع ما له من الشواهد، وقد تبين أنه من رواية أحمد لا من رواية ابنه »[2].

قلت: من البدهيات أن عبد الله بن أحمد لا يروي مباشرة عن وكيع بن الجراح، وإنما الذي يرويه عنه الإمام أحمد، فكل حديث في المسند وقع في أول إسناده عن وكيع فهو من أصل المسند لا من زيادات ابنه عبد الله.

طريقة تخريج الحديث من مسند الإمام أحمد

فحين فرغتُ من الموضوعات اللازمة للدراسة الحديثية للمسند رأيت أن أتبعها بالحديث عن طريقة الوصول إلىٰ الحديث في داخل المسند تكميلاً للفائدة، لأن المسند كما تقدم يحوي علىٰ ما يزيد علىٰ سبع وعشرين ألف حديث، وليست الأحاديث فيه مرتبة علىٰ الأبواب الفقهية، فالوصول إلىٰ المطلوب، فيه صعوبة، فلا بد من معرفة الطرق الموصلة إلىٰ الحديث في مظانِّه من المسند، ومعرفتها من أهم الوسائل التي تعين علىٰ الاستفادة من المسند.

قال ابن عساكر: « فالوقوف علىٰ المقصود منه متعسر، والظفر بالمطلوب منه بغير

---

(١) التقييد والإيضاح (٥٨).

(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح - ابن حجر (١/ ٤٦٢/ ٤٦٤).

تعب متعذر، لأنه غير مرتب علىٰ أبواب السنن، ولا مهذَّبٍ علىٰ حروف المعجم لتقريب السنن، وإنما هو مجموع علىٰ مسانيد الصحابة من الرجال والنساء لا يسلم من طلب منه حديثًا من نوع الملال والعناء إذ خُلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين، ولم يحصل التمييز بين روايات الكوفيين والبصريين حتىٰ ربما أُعيد الحديث الواحد فيه ثلاث مرات بغير فائدة في إعادته، بل مجرد تكرار »[1].

والطرق التي تساعد علىٰ الوصول إلىٰ الحديث في المسند كثيرة، ولكن أهمها، هي ثلاث طرق:

الطريقة الأولىٰ: الوصول إلىٰ الحديث عن طريق صحابي الحديث إن كان الحديث مسنَدا، أو التابعي إن كان مرسلاً، وله حالتان:

الحالة الأولىٰ: أن يكون الصحابي الذي روىٰ ذلك الحديث مُقلاً من الرواية علمًا بأن معظم الصحابة مُقلِّون من الرواية، فتخريج حديث هذا النوع من الصحابة ميسور، فلا يتطلب أكثر من الوقوف علىٰ اسم الصحابي في داخل المسند من خلال الفهارس الملحقة بآخر المسند، فتدلك علىٰ مكان وجود اسم ذلك الصحابي من المسند بالجزء والصفحة، ثم بتتبع أحاديثه القليلة يتم العثور علىٰ الحديث المطلوبِ تخريجُه.

الحالة الثانية: أن يكون الصحابي الذي تريد تخريجَ حديثٍ من أحاديثه مكثرًا من الرواية كأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعائشة، فالوصول إلىٰ الحديث من المسند من خلال اسمه، فيه صعوبة، لأنه يتطلب أن يتصفح الباحث جميع أحاديث أبي هريرة داخل المسند مثلاً، وقد يكون الحديثُ المطلوبُ تخريجُه مذكوراً في أواخر حديثه في المسند. ففي مثل هذه الحالة يُنصح الباحث بالعدول عن هذه الطريقة إلىٰ غيرها من الطرق الأخرىٰ التي سأذكرها.

الطريقة الثانية: تخريج الأحاديث التي في المسند عن طريق أول لفظة من ألفاظ الحديث أي عن طريق الفهارس المرتبة علىٰ أوائل الأحاديث.

---

(١) ترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر (ص ٣٣).

فمسند الإمام أحمد كغيره من كتب الأحاديث له فهارس بأوائل الأحاديث ملحقة ومستقلة، فما من كتاب من كتب الحديث حُقق في الشرق أو الغرب إلا وألحق بآخره فهرسة لأحاديثه مرتبة علىٰ حروف المعجم، ويستوي في ذلك المسانيد والصحاح، والسنن، والمصنفات، فما من كتاب منها يخلو من تلك الفهارس.

فإذا كنت متذكراً الحرفَ الذي يبدأ به الحديث الذي تريده، فما عليك إلا أن تبحث عنه في تلك الفهارس، فتدلك علىٰ الحديث بعينه في موضعه من المسند بالجزء والصفحة مع الأخذ بعين الاعتبار بأن تلك الفهارس تُعنىٰ بالأحاديث القولية بخلاف الفعلية، لأن أحاديثها تتعدد بتعدد رواتها لأن النبي ﷺ إذا فعل شيئًا أمام مجموعة من الصحابة، فكل منهم يروي ذلك الفعل عن النبي ﷺ بلفظه الخاص، فلا يتفق الصحابيان علىٰ لفظ واحد.

الطريقة الثالثة: الوصول إلىٰ الحديث في المسند عن طريق كتب الأطراف

وهذه الطريقة أنجع الطرق في تخريج الحديث من المسانيد، لأنها شاملة للأحاديث القولية والفعلية، ومنضبطة بخطوات معلومة إذا سلكها الإنسان وصل من خلالها إلىٰ الحديث لا محالة وبسرعة.

وقد عمل الحافظ ابن حجر الأطراف لمسند الإمام أحمد في كتاب سماه " إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي " رتَّب فيه الأحاديث علىٰ أسماء الصحابة، ثم رتَّب الصحابةَ علىٰ حروف المعجم، فإن كان الصحابيُّ مقلاً من الرواية، فما عليك إلا أن تبحث عن اسمه حسب موقعه من حروف المعجم، ثم تمرُّ علىٰ أحاديثه القليلة، فتجد حديثك من بينها، فهذا الصنف من الصحابة لا يحتاج في البحث عن حديثه أكثر من ذلك علمًا بأن المحقق للأطراف يدلك علىٰ مكان الحديث في مسند الإمام أحمد بالجزء والصفحة.

وإن كان الصحابيُّ من المكثرين للرواية كأبي هريرة، فإن الحافظ ابن حجر يُوزِّع أحاديثه علىٰ أسماء الرواة عنه مرتبًا إياهم علىٰ حروف المعجم علىٰ ما هو معروف في كتب الأطراف، فيستوي في سهولة الوصول إلىٰ الحديث منها: المكثر من الرواة،

والمقل منها.

تنبيه: قد لا يجد الباحث حديثه في مسند الإمام أحمد فكيف ذلك؟.

قد يبحث بعض طلاب العلم حديثاً في المسند فإذا لم يجده في المسند، استغرب ذلك، ويزداد استغرابه إذا وجده في كتاب هو أقل حجماً من المسند فيقول: كيف هذا؟ فيقال له: إن عدم وجود الحديث في مسند الإمام يكون لأسباب منها:

١- يمكن أن يكون الحديث موجوداً في المسند في غير مظانه لدخول بعض المسانيد في بعض، فإذا بحث الباحث عنه في أحدها قد يجزم أن الحديث غير موجود في المسند، وهذا يحدث لبعض العلماء ناهيك عن الطلاب، فكم من عالم جزم بعدم وجود الحديث الفلاني في صحيح البخاري، وهو موجود، وكم من آخرين عزوا حديثاً للبخاري وهو غير موجود فيه، فإذا كان هذا واقعاً من بعض أهل العلم في شأن البخاري الذي هو أشهر كتب السنة علىٰ وجه الإطلاق، فما ظنك بما دونه لا سيما المسند الذي هو أكبر من البخاري بكثير، وغير مرتب علىٰ الأبواب.

٢ـ يمكن أن الإمام أحمد لم تقع له من مرويات ذلك الصحابي شيء أصلاً، وقد سبق قول ابن كثير: « بل قد قيل إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين »[1].

٣- يمكن أن ذلك الحديث بعينه لم يقع للإمام أحمد مسنداً، وإن كان قد روىٰ لذلك الصحابي بعضاً من مروياته الأخرىٰ، وهو أكثر وروداً في المسند من الأول، لأن الإمام أحمد انتخب من أحاديث كثيرة.

٤- يمكن أن ذلك الحديث وقع مسنداً للإمام أحمد لكنه تركه، ولم يُدخله في مسنده، لأنه ليس علىٰ شرطه، لأن الإمام أحمد انتخب مسنده من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً حديث كما تقدم، وعليه فما تركه الإمام من الأحاديث التي ليست علىٰ شرطه أكثر مما ذكره في المسند، فيكون ذلك الحديث من جملة تلك الأحاديث المتروكة.

---

(١) سبق في صفحة (ص ١٦).

٥- يمكن أن الحديث الذي تركه الإمام يكون علىٰ شرطه، وإنما تركه لوجود ما يُغني عنه في المسند، وقد تقدم قول ابن القيم الجوزية « وإن خلا المسند عنها (أي بعض الأحاديث) فلها فيه أصول، ونظائر، وشواهد »[1].

وإلىٰ هنا أكون قد انتهيت من بحثي هذا وأرجو أني قد وُفِّقت لإلقاء الضوء عليه بما يعطي للباحث عن المسند تصورا عن مكانة هذا المسند العظيم وما اشتمل عليه من ميراث النبوة نفعنا الله به وجميع القراء.

(١) تقدم في صفحة (١٦)

الخاتمة:

وفيها النتائج التي توصلت إليها من الدراسة

١ـ تبين لي من خلال دراستي لمسند الإمام أحمد أن مؤلفه هو أعلم وأفقه وأعرف بالحديث ورجاله وعلومه من كل من كان في عصره، فالإمام البخاري، ومسلم، وعلي بن المديني، وابن راهويه، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان دونه في معرفة الحديث ورجاله بدرجات، فهو عندهم المرجع والحكم فيما اختلفوا فيه من الحديث.

٢ـ إن مسند الإمام أحمد هو أكبر مسند موجود اليوم علىٰ وجه الأرض، فهو موسوعة حديثية يشتمل علىٰ معظم الأحاديث النبوية المحتجة بها والصالحة للاعتبار، ومع ذلك فإن في الكتب الستة وغيرها من مصادر الحديث ما ليس في المسند كما أن في المسند من الحديث ما ليس فيها.

٣ـ إن الإمام أحمد قد احتاط لأحاديث مسنده سنداً ومتناً، لأنه انتقاه من سبعمائة وخمسين ألف حديث كما صح عنه، فما وضعه منها في المسند أقوىٰ وأمثل مما تركه، ثم أمر بالضرب علىٰ كثير من الأحاديث الشاذة والمخالفة لأحاديث الثقات مما وقع منها في المسند، ولو مُدَّ في عمره لأتي علىٰ جميعها، ولكن عاجلته المنية قبل تهذيبه وترتيبه، فبقي منها بعض تلك الأحاديث في المسند.

٤ـ إن انتخاب الإمام أحمد أحاديث المسند من كثير من الأحاديث التي كانت عنده لا يعني أنه اقتصر في المسند علىٰ الأحاديث الثابتة والمحتجة بها، بل إن المسند يشتمل علىٰ أنواع الحديث الثلاثة من الصحيح والحسن والضعيف، وهذا مما لا ينبغي الخلاف عليه.

٤ـ ليس في المسند أحاديث موضوعة التي تعمد رواتها الكذب علىٰ رسول الله، وإن كان فيه بعض الأحاديث الباطلة مما وقع من الرواة علىٰ سبيل الخطأ كحديث « أن عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا »، وهي قليلة لا تتعدىٰ عدد أصابع اليد الواحدة، فالإمام أحمد أجلُّ من أن يروي عمن عُرف عنه الكذب علىٰ رسول الله.

والأحاديث الباطلة والموضوعة سيان من حيث النتيجة، ولكنهما يختلفان في الحكم لاختلاف مقصد رواتها، فإن كان الراوي ممن يتعمد الكذب علىٰ رسول الله ﷺ فما رواه من الحديث فهو موضوع، وإن كان الراوي لا يتعمد الكذب علىٰ رسول الله، ولكن روىٰ ما يعلم بطلانه علىٰ سبيل الخطأ، فحديثه باطل، وليس بموضوع.

٥- زيادات عبد الله بن الإمام أحمد علىٰ مسند أبيه نوعان:

النوع الأول: زيادات تختص بالسند، وهي التي يرويها عبد الله بن أحمد عن شيوخه من غير أبيه، لكنه يلتقي مع أبيه في السند في شيخه، أو شيخ شيخه، أو من فوقه قبل الصحابي، وهذا النوع من الزيادات يُعرف في مصطلح الحديث بالمتابعات، وهذا النوع أكثر وقوعا في المسند من النوع الثاني.

النوع الثاني: زيادات تختص بالسند والمتن معا، وهي الأحاديث التي رواها عبد الله بن أحمد بسنده إلىٰ النبي ﷺ من غير طريق أبيه، ثم وضعها في المسند، فهذه هي الزيادة الحقيقية بمعناها المتعارف عليه عند أهل الحديث.

والزيادات بنوعيها هي في حدود ثلاثة آلاف في تقديري

٦- ليس لأبي بكر القطيعي زيادات تُذكر علىٰ مسند الإمام أحمد، كل ما في الأمر أن هناك ثلاثة أحاديث رواها القطيعي بسنده أحدها: زيادة في السند التقي مع الإمام أحمد في شيخه. والاثنان الباقيان ليس لهما وجود في معظم النسخ المطبوعة من المسند، وإنما وُجدا في أطراف المسند لابن حجر، وهذا يعني أنهما مما انفردت به بعض النسخ دون البعض الآخر، فلا يصح جزمها أنها من زيادات القطيعي.

٧- أهمية المسانيد تكمن في حق من يريد حفظ الأحاديث لمعرفة ما لكل صحابي من الحديث، فقد كان المحُدِّث يحفظ أحاديث كل صحابي كما يحفظ السورة من القرآن، ولهذا قل الاهتمام بها في الآونة الأخيرة حينما قل عند الناس حفظ الأحاديث، فأعرض الناس عن هذا النوع من المؤلفات في الحديث، فلم تلق المسانيد من العناية مثل الكتب المصنفة علىٰ الأبواب والأحكام، والله أعلم.

المصادر والمراجع

اختصار علوم الحديث

إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي المؤلف: أحمد بن علي حجر العسقلاني (المتوفىٰ : ٨٥٢هـ) الناشر : دار ابن كثير، دار الكلم الطيب دمشق – بيروت. عدد المجلدات : ٩ الطبعة الأولىٰ:

تدريب الراوي شرح تقريب النواوي المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت ٩١١). الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف .عدد الأجزاء : ٢

ترتيب أسماء الصحابة مؤلفه: أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله= ابن عساكر (ت ٥٧١). تحقيق الدكتور/ عامر حسن صبري ط/ دار البشائر / الطبعة الأولىٰ ١٠٤٩ ـ ١٩٨٩ م

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح تأليف: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٧٢٥ – ٨٠٦ هـ . دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان .الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة . الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٩هـ١٩٦٩م ـ عدد المجلدات: ١

التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر ابن نقطة.(ت ٦٢٩). تحقيق كمال يوسف الحوت . الناشر دار الكتب العلمية .سنة النشر ١٤٠٨ مكان النشر ـ بيروت . ـ عدد الأجزاء ١

تهذيب الكمال . المؤلف : يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي

الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة الأولىٰ ١٤٠٠ – ١٩٨٠. تحقيق : د. بشار عواد معروف . عدد الأجزاء : ٣٥

الجرح والتعديل . تأليف: عبد الرحمن بن أبىٰ حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (المتوفىٰ ٣٢٧).ط/ مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند . الطبعة الاولىٰ سنة ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفىٰ (٤٣٠هـ) . الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت . الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥ ـ عدد الأجزاء : ١٠

الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد . **الخصائص لأبي موسىٰ المديني** . تحقيق أحمد شاكر . ط الآثار للنشر والتوزيع.

سيرة الإمام أحمد بن حنبل لأبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل سنة الولادة / سنة الوفاة ٢٦٥هـ تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد الناشر دار الدعوة ـ الاسكندرية .سنة النشر ١٤٠٤هـ عدد الأجزاء ١

سير أعلام النبلاء . تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨). أشرف علىٰ تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه :شعيب الأرنؤوط .مؤسسة الرسالة ـ بيروت لبنان .الطبعة التاسعة ١٤١٣ ه ١٩٩٣ م

فتح الباري شرح صحيح البخاري . المؤلف : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني(ت ٨٥٢). الناشر: دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩ . عدد الأجزاء : ١٣

الفروسية . المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن قيم الجوزية (ت) . الناشر : دار الأندلس –

حائل ـ السعودية . الطبعة الأولىٰ: ١٤١٤ – ١٩٩٣. تحقيق : مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان . عدد الأجزاء

القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد . لمؤلفه: الحافظ بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢). الناشر: مكتبة المعارف: الرياض . السعودية.الطبعة الرابعة: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٢ م.

الكفاية في علم الرواية . المؤلف : أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي . الناشر : المكتبة العلمية – المدينة المنورة .تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني . عدد الأجزاء : ١

مجموع الفتاوىٰ . المؤلف: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ) . المحقق : أنور الباز – عامر الجزار . الناشر : دار الوفاء . الطبعة : الثالثة ، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م

مسند الإمام أحمد بن حنبل . المؤلف: أحمد بن حنبل الشيباني المتوفىٰ (٢٤١).

المحقق : شعيب الأرنؤوط وآخرون . الناشر : مؤسسة الرسالة . الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م . عدد الأجزاء وهي: ٤٥+٥ فهارس = ٥٠) مجلداً.

المصعد الأحمد

المصعد الأحمد لابن الجوزي . تحقيق أحمد شاكر .ط دار الآثار للنشر والتوزيع.

معرفة علوم الحديث . المؤلف : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري . الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت . الطبعة الثانية ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م . تحقيق : السيد معظم حسين . عدد الأجزاء : ١

مناقب الإمام أحمد . المؤلف:أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) .المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي . الناشر: دار هجر . الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ عدد الأجزاء: ١

المدخل في أصول الحديث

: **النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح** .المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني (المتوفىٰ : ٨٥٢هـ) .المحقق : ربيع بن هادي عمير المدخلي .الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية .عدد المجلدات : ٢ الطبعة : الأولىٰ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م

النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح .المؤلف: بدر الدين أبي عبد الله محمد عبد الله بن بهادر الزركشي. الناشر : أضواء السلف – الرياض. الطبعة الأولىٰ: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م عدد الأجزاء : ٣ .تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج

الْوَجَادَاتُ فِي مُسْنَدِ الإِمامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنبَلِ الشَّيبَانِي . جَمعُ تَرتيبُ وتَخريجُ: عامِرِ حَسَن صَبري. اعتِناءُ : ابنِ سالِم ـ عدد الأجزاء : ١ . ط/ دارِ البَشائِرِ الإِسلاميّةِ سنة: ١٤١٦-١٩٩٦).

فهرست الموضوعات

المقدمة..... ٥٤٩
ترجمة الإمام أحمد صاحب المسند في سطور ٥٤٩
الثروة العلمية التي خلَّفها الإمام أحمد لمن بعده..... ٥٥٢
الحديث عن مسند الإمام أحمد..... ٥٥٤
الأمر الأول: التعريف بالمسنَد..... ٥٥٤
الأمر الثاني: الفرق بين المتصل والمسند والمرفوع ٥٥٥
الأمر الثالث..... ٥٥٥
الأمر الرابع..... ٥٥٦
سعة حجم المسند..... ٥٥٧
القصد من تأليفه أن يكون مرجعًا للمسلمين عند الاختلاف ٥٥٨
هل فات الإمامَ أحمد في مسنده شيءٌ من الأحاديث الثابتة ؟ ٥٥٩
الإجابة عن الإشكال..... ٥٦٠
في المسند من الحديث ما ليس في الكتب الستة..... ٥٦٢
عدد الصحابة الذين أخرج لهم الإمام أحمد في مسنده:..... ٥٦٣
عدد المسانيد في المسند وأسماؤها..... ٥٦٥
التفاوت بين النسخ في عدد المسانيد:..... ٥٦٥
هل في المسند مراسيل وموقوفات؟..... ٥٦٦
عدد أحاديث المسند:..... ٥٦٧
عدد أحاديث المسند بدون مكرر..... ٥٦٩
أقسام الأحاديث في المسند..... ٥٧٠
التمييز بين ما في أصل المسند وبين ما فيه من الزيادات: ٥٧٠
زيادات عبد الله بن أحمد في مسند أبيه وأنواعها ٥٧١
زيادات عبد الله في المسند هي ثلاثة أنواع: ٥٧٢

وليس لأبي بكر القطيعي زيادات تذكر علىٰ المسند ٥٧٦
للعلماء في درجة أحاديث المسند أقوال ثلاثة ٥٧٩
هل في المسند أحاديث موضوعة أولا ؟..... ٥٨١
نفي ابن حجر وجود أحاديث موضوعة في المسند..... ٥٨٤
التوفيق بين القولين في درجة أحاديث المسند: ٥٨٥
طريقة تخريج الحديث من مسند الإمام أحمد..... ٥٨٨
تنبيه: قد لا يجد الباحث حديثه في مسند الإمام أحمد فكيف ذلك؟..... ٥٩١
الخاتمة:..... ..... ٥٩٣
فهرست الموضوعات..... ٥٩٧

تم بحمد الله تعالى، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.